الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم المالية والمحاسبة
رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): صافية جودر

تحت عنوان:

دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية

دراسة حالة: ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة 904- لولاية المسيلة

لجنة المناقشة:

- د.حسان بوبعاية	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيســا
- أ. دلال برابح	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا و مقررا
- د. إسماعيل سبتي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

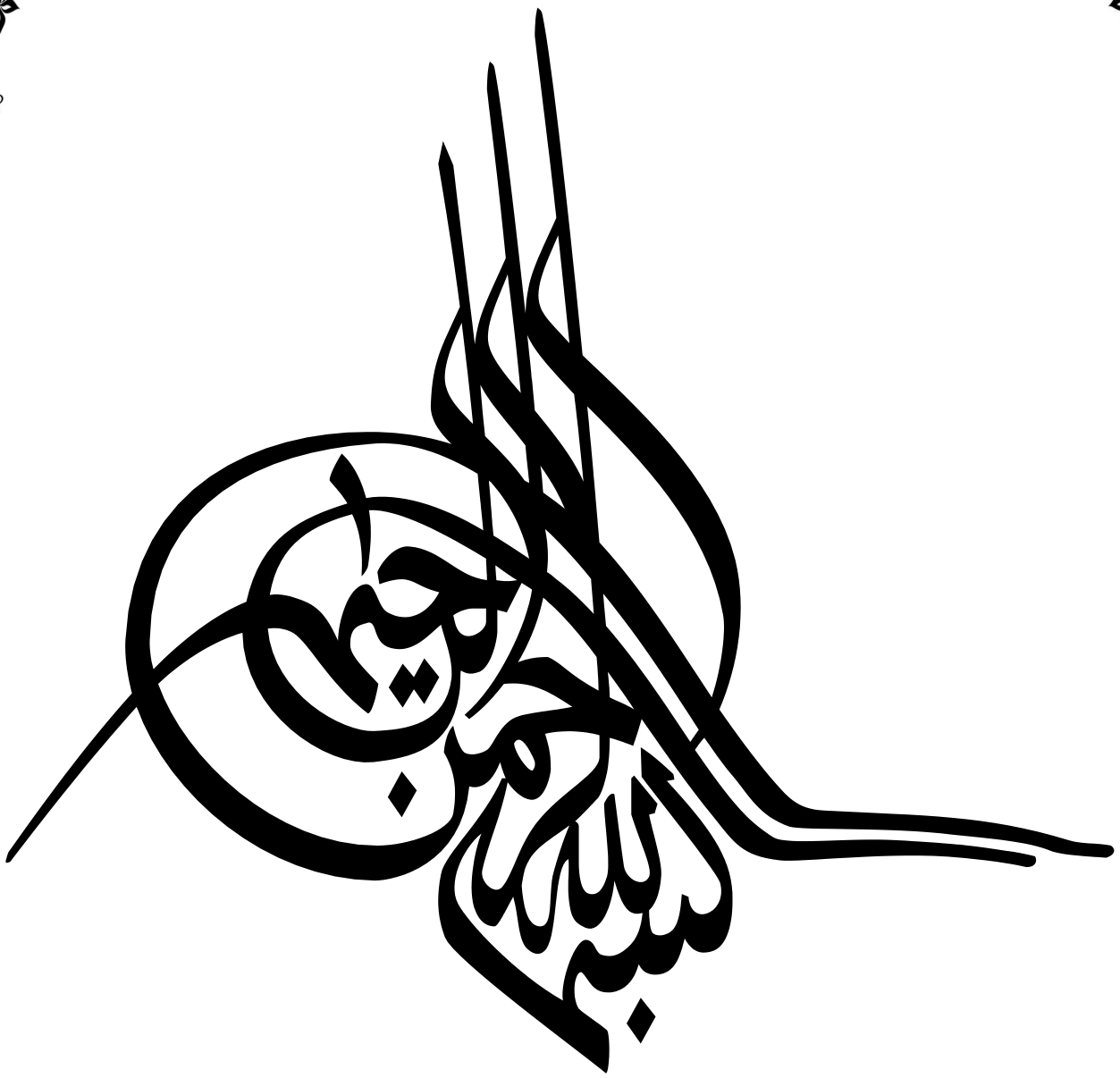
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

* من رعتني بعيناها وأحاطتني بدعواتها وغمرتني بحبها وحنانها حفظها الله وأدامها تاجا فوق رأسي إلى..... أمي الغالية.

* إلى من أعطاني الأمان وحسن خلقي، الى من دعمني حفظه الله وأطال في عمره..... أبي العزيز.

* إلى توأم روحي ومصدر سعادتي، إلى أغلى الناس أدامه الله بجانبي.. زوجي الغالي.

* إلى فلذات كبدي وقرة عيني لؤلؤاتي وبناتي حفظهن الله ..... ملك، سجود، روفيا.

* إلى إخوتي الأعزاء ..... طارق، شفيق، فؤاد.

* إلى أمي الثانية أطال الله في عمرها ..... حماتي الغالية.

* إلى..... كافة أفراد العائلة الكريمة وكل الأهل والأقارب.

شكر وعرفان

« رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ »

الحمد لله الذي خلق كل شيء ثم هدى، نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على أن وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير، إلى الأستاذة المشرفة برابح دلال على ما قدمته لي من نصائح وتوجيهات وإرشادات، فكان لي خير عون وسند في إنجاز هذه الرسالة.

كما لا أنسى، أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور لقواق عبد الرزاق على مساندته ودعمه، وجميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، وبالخصوص قسم مالية ومحاسبة .

ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة، الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر، إلى إدارة تسيير الموارد البشرية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة 904- بولاية المسيلة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السيد سعودي الذوادي، الذي ساعدني على إنهاء مشواري الدراسي.

وأشكر أيضا السيد مخلوفي علي على دعمه.

كما لا أنسى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، إلى كل هؤلاء أسمى معاني الشكر والتقدير.

الفهـرس

إهداء

تشكرات

الفهرس.....**I-III**

قائمة الجداول.....**IV**

مقدمة .....أ

الفصل الأول: دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر -دراســـة نظرية-

تمهيد..... **07**

المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية **08**

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية 08

* تعريف البنوك التجارية..... 08

* مميزات البنوك التجارية 08

* أهداف البنوك التجارية..... 09

المطلب الثاني: ماهية نظام الرقابة الداخلية 10

* مفهوم الرقابة الداخلية..... 11

* أنواع الرقابة الداخلية..... 11

* أهداف الرقابة الداخلية 11

المطلب الثالث: مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية..... 13

* مكونات نظام الرقابة الداخلية..... 15

* مقومات نظام الرقابة الداخلية..... 15

المبحث الثاني: مدخل لإدارة المخاطر في البنوك التجارية **16**

المطلب الأول: تريف الخطر وإدارة المخاطر 21

* تعريف الخطر..... 21

* إدارة المخاطر..... 21

المطلب الثاني: أهداف وأولويات وخطوات إدارة المخاطر..... 21

* أهداف إدارة المخاطر 25
* أولويات إدارة المخاطر 25
* خطوات إدارة المخاطر 25
المطلب الثالث: تصنيفات إدارة المخاطر 25
المطلب الرابع: إجراءات الحد من المخاطر..... 26
المبحث الثالث : دور نظام الرقابة الداخلية للبنوك في الحد من المخاطر..... 27
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في تحقيق أهداف البنوك التجارية 30
المطلب الثاني: الرقابة بالتركيز على المخاطر..... 30
* مفهوم الرقابة بالتركيز..... 30
* خطة الرقابة..... 31
* برنامج التفتيش.....32
* مذكرة نطاق التفتيش–الرسالة إلى البنك 32
المطلب الثالث: فاعلية نظام الرقابة الداخلية والقيود عليها 32
* فاعلية نظام الرقابة الداخلية 32
* مسؤولية تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية..... 32
* مسؤولية المراجعة الداخلية في تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية 34
* القيود على فاعلية نظام الرقابة الداخلية 35
خلاصة الفصل الأول 36
الفصل الثاني: دور نظام الرقابة الداخلية للبنوك في الحد من المخاطر–دراســـة تطبيقية–
تمهيد..... 38
المبحث الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 39
المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 39
المطلب الثاني: المؤسسة الفرع محل الدراسة –وكالة المسيلة 904..... 39
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904 40
المبحث الثاني: منهجية الدراسة 42
المطلب الأول: حدود الدراسة..... 42

المطلب الثاني: مصادر وأساليب جمع المعلومات..... 42
المطلب الثالث: أدوات الدراسة..... 43
المبحث الثالث: تقييم متغيرات الدراسة وتفسير النتائج **46**
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة 46
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الفرعية 58
المطلب الثالث: دراسة الارتباط لمتغيرات الدراسة..... 62
خلاصة الفصل **65**
الخاتمة **67**
قائمة المراجع **70**
قائمة الملاحق **73**
الملخص

فهرس الجداول

جدول رقم 01: درجات مقياس سلم ليكرت 44
جدول رقم 02: معاملات الصدق والثبات ألفاكرونباخ..... 45
جدول رقم 03: خصائص أفراد عينة البحث حسب السن..... 46
جدول رقم 04: خصائص أفراد عينة البحث حسب الجنس 46
جدول رقم 05: خصائص أفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي..... 47
جدول رقم 06: خصائص أفراد عينة البحث حسب المهنة الحالية..... 47
جدول رقم 07: خصائص أفراد عينة البحث حسب الأقدمية 48
جدول رقم 08: خصائص أفراد عينة البحث حسب مجموع المتغيرات الشخصية و الوظيفية 48
جدول رقم 09: اختبار التوزيع الطبيعي 49
جدول رقم 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة البحث عن كيفية مساهمة نظام الرقابة الداخلية الفعّال في الحد من المخاطر البنكية(المحور الأول)..... 50
جدول رقم 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة البحث عن كيفية مساهمة نظام الرقابة الداخلية الفعّال في الحد من المخاطر البنكية(المحور الثاني) 53
جدول رقم 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة البحث عن كيفية مساهمة نظام الرقابة الداخلية الفعّال في الحد من المخاطر البنكية(المحور الثالث)..... 55
جدول رقم 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة البحث عن كيفية مساهمة نظام الرقابة الداخلية الفعّال في الحد من المخاطر البنكية(المحور الثالث)..... 56
جدول رقم 14: نتائج الفرضية الأولى..... 58
جدول رقم 15: نتائج الفرضية الثانية 59
جدول رقم 16: نتائج الفرضية الثالثة 60
جدول رقم 17: نتائج الفرضية الرابعة..... 61
جدول رقم 18: مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات 62

مقدمة

مقدمـــــة:

تعد البنوك ضرورية للتقدم السياسي للأمم، فيما نجد أن وظيفة القلب إمداد الجسم بالدم اللازم لبقائه حيا، نجد أن وظيفة البنوك هي إمداد الاقتصاد القومي بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه، وأي خلل في البنوك يحدث خلل في الاقتصاد القومي، مثل الخلل الذي يحدث في القلب ويحدث خللا في حياة الشخص.

وبالنظر إلى الأزمات المالية والمصرفية المتوالية خلال السنوات القليلة الماضية، إبتداءا من الأزمة المالية في المكسيك في نهاية سنة (1994 وأوائل سنة 1995)، ومرورا بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من سنة(1997 وسنة1998)، والتي تعود أسبابها إلى المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية، وانخفاض مستوى الإفصاح عن نوعية وحجم المخاطر التي تتعرض لها أساليب إدارتها، حيث أثرت هذه الأزمات المصرفية سلبا على الاقتصاد العالمي وأثارت اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية)، التي قامت بدراسة أسباب الأزمات المصرفية والحلول المناسبة لها.

ونظرا لتزايد هذه المخاطر، ونتيجة التحولات والمستجدات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل العولمة، والتي تحول بين البنك وتحقيق الأهداف المرجوة، وبناءا على حتمية قيام البنوك بأعمالها بدقة وجودة، يتطلب الأمر وجود نظام رقابة داخلية يحميها من المخاطر التي قد تواجهها.

وقد برهن القطاع المصرفي الجزائري عن نجاح وتقدم ملموس في هذا المجال، رغم صعوبات العمل، حيث استطاعت المصارف الحفاظ على موجوداتها، وسجلت زيادات هامة في أصولها، الخدمات والمنتجات التي تقدمها لعملائها.

الإشكالية:

بناءا على ما سبق يمكن بلورة إشكالية بحثنا في السؤال الجوهري التالي:

هل يساهم نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية ؟

من خلال السؤال الرئيس يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1- هل تحترم البنوك التجارية مبادئ تصميم نظام الرقابة الداخلية؟

2- كيف تواجه البنوك التجارية المخاطر البنكية عند تطبيق نظام الرقابة الداخلية؟

3-هل بإمكان البنك أن يواجه المخاطر المالية عند تطبيقه لإجراءات للحد منها؟

4- هل يساهم نظام الرقابة الداخلية الفّعال في مواجهة المخاطر البنكية؟

الفرضيات:

لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة، يقوم بحثنا هذا على عدة فرضيات وهي:

1- تحترم البنوك التجارية مبادئ تصميم نظام الرقابة الداخلية.

2- يسمح تطبيق نظام رقابة داخلية فعال بالحد من المخاطر المالية في البنك.

3- يقوم البنك بمواجهة المخاطر المالية التي تمس بسلامته واستقراره عند إتباعه خطوات الحد من المخاطر.

4- يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من المخاطر المالية بالبنك، وذلك باتخاذ إجراءات للكشف عنها.

أسباب اختيار الموضوع:

مبررات اختيار الموضوع تعود إلى ما يلي:

1- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع الرقابة على المخاطر المالية بالبنك وهذا راجع إلى الميول الشّديد لهذا الجانب وحبّ التطلع والاهتمام بالقطاع البنكي.

2- أهمية مشكلة الرقابة بالنسبة للمجتمع، وذلك من أجل توضيح الرؤية للأفراد في المجتمع من خلال تكوين إطار معرفي حول موضوع الرقابة.

3- حداثة الموضوع وعلاقته بالتطور التكنولوجي والاقتصاد العالمي والعولمة.

4- الدور الكبير الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في سلامة البنوك واستمراريتها.

5- تصحيح الاعتقاد بأن نظام الرقابة الداخلية يهتم فقط برصد الأخطاء وتطبيق العقوبات.

أهمية الدراسة:

يمكن تحديد أهمية الدراسة بالجوانب التالية :

1- إن هذه الدراسة مهمة لإدارة البنوك لأنها ستفيدهم في معرفة كيفية تطبيق نظام الرقابة الداخلية في تجنب المخاطر البنكية.

2- نظرا لتطور نظم إدارة المخاطر التي تستند على المعايير الدولية، والتي تستخدم الأساليب المعاصرة في تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر البنكية.

3- التحكم في المخاطر يسمح بزيادة حجم البنوك وتوسعة أنشطتها.

4- مساعدة الإدارة البنكية في اتخاذ قراراتها بالشكل الذي يضمن لها تحقيق أهدافها.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق العناصر التالية:

1- تحديد مبادئ تصميم نظام الرقابة الداخلية ومعرفة مقومات ومكونات وأهداف النظام.

2- تحديد العلاقة التكاملية بين الرقابة الداخلية والحد من المخاطر المالية.

3- التعرف أكثر على نظام الرقابة الداخلية في البنك التجاري وأهميته.

4- محاولة تنبيه المسؤولين والمختصين بالقطاع البنكي إلى أهمية الرقابة الداخلية في التحكم في المخاطر.

حدود الدراسة:

تتجلى حدود الدراسة ضمن النقاط التالية :

1- الحدود الموضوعية: تصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات النظرية التي قمنا فيها بدراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية والذي يهدف إلى تحسين وسلامة النظام المصرفي والتحكم في المخاطر.

2- الحدود المكانية : لقد تم إسقاط الجانب النظري لهذه الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة 904- بالمسيلة.

3- الحدود الزمنية: قمنا بإجراء هذه الدراسة بالنسبة للجانب النظري من شهر أكتوبر الى نهاية أفريل، الجانب التطبيقي في البنك محل الدراسة خلال شهر أفريل من سنة 2017.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة، استخدمنا المناهج التي تستخدم عادة في الدراسات الاقتصادية، ففي الفصل النظري استخدمنا المنهج التاريخي والمنهج الوصفي من خلال تعرضنا لمختلف التعاريف والمفاهيم العامة بالإضافة إلى المنهج التحليلي في تقييم موضوع الدراسة، وبالنسبة للفصل التطبيقي اعتمدنا على المنهج الاستقرائي بالاعتماد على بعض القوانين والأنظمة والأوامر، ومن بين الأدوات المنهجية المتبعة أيضا استمارة الاستبيان عند تناول دور نظام الرقابة الداخلية للحد من المخاطر المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الدراسات السابقة :

1- **أيمن زيد: "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل"، دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، السنة 2013.**

تتمحور إشكالية بحثه في :

هل يمكن أن يؤدي اعتماد البنوك الجزائرية على معايير لجنة بازل إلى التقليل من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها، وهذا في ظل المتغيرات المصرفية المعاصرة؟، وتطرق الباحث إلى دراسة منهجية، للتعرف على معايير لجنة بازل التي تعمل على تقليل المخاطر الائتمانية من جهة، وإسقاطها على واقع بعض المصارف الجزائرية.

2- **برابح بلال: "تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية"، دراسة عينة من المراجعين الداخليين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، السنة 2015.**

تتمحور إشكالية بحثه في :

ما مدى تأثير تنفيذ مهام المراجعة الداخلية ومبادئها على تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور المراجع الداخلي؟، حيث اهتم الباحث بدراسة تأثير مجموعة من المهام التي يقوم بها المراجع الداخلي، في تحسين نظام الرقابة الداخلية وليس كل مهامه، ودراسة خبرة وكفاءة المراجع الداخلي، وموضوعيته عند إعداد تقرير المراجعة.

3- حفيان جهاد: "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، السنة 2012.

تتمحور إشكالية بحثها في :

كيف يمكن تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟، حيث تناولت دور ونشاط البنوك التجارية وإدارتها للمخاطر الائتمانية في الحياة الاقتصادية، والتعرف على أوجه القصور في القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

4- **بوطورة فضيلة: "دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك"، دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،**

حيث برزت إشكالية دراستها كالآتي :

ما هي آليات دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية؟ وما مدى فعالية وسلامة نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي- بنك؟، حيث أن هذه الدراسة توضح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية، وأساليب الرقابة الإدارية والمحاسبية، كما تبين قواعد الحذر والرقابة وفق المعايير الدولية.

في إطار ما سبق، وبالنظر إلى أهمية الرقابة الداخلية البنكية، والتي تهدف إلى ضمان استمرارية البنوك في دفع عملية التنمية الاقتصادية، والتحكم في المخاطر البنكية، تطرقنا في هذه المذكرة إلى دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية، ونظرا لحساسية الموضوع قمنا بدراسة من خلال فصلين اثنين، الفصل الأول دراسة نظرية أو دراسة نوعية إن أمكن القول، والفصل الثاني دراسة حالة، فيه الاستبيان الذي سنتناوله بإذن الله ومشيئته، بينما الفصل الأول تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي:

الفصل الأول: دور نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية في الحد من المخاطر. -دراســة نظرية-

المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

المبحث الثاني: مدخل لإدارة المخاطر في البنوك التجارية.

المبحث الثالث: دور نظام الرقابة الداخلية للبنوك في الحد من المخاطر.

أما الفصل الثاني فقد تم تقسيمه كالتالي:

الفصل الثاني: دور نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية في الحد من المخاطر –دراســة تطبيقية–

المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

المبحث الثالث: تقييم متغيرات الدراسة وتفسير النتائج.

الفصل الأول

دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية – دراســـة نظرية–

تمهيد:

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطور العلاقات الإقتصادية وظهور العولمة ومع زيادة الحاجة لمثل هذه المؤسسات وتعدد الخدمات التي تقدمها، أصبحت البنوك أكثر تعرضا للمخاطر وارتفاع مستوى المخاطرة والتي قد تنجم عنها آثار سلبية تهدد باستمرارية المؤسسة المصرفية، هذا ما زاد من تطور مفهوم نظام الرقابة الداخلية والحاجة إليه كونه يحرص على تحقيق أهداف البنوك من خلال اتخاذ إجراءات فعالة تضمن سلامتها وتساعدها في التغلب على المخاطر.

ومن خلال ذلك، سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية:

-المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية؛

-المبحث الثاني: مدخل لإدارة المخاطر في البنوك التجارية ؛

-المبحث الثالث: دور نظام الرقابة الداخلية للبنوك في الحد من المخاطر.

المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

تختلف البنوك التجارية من دولة لأخرى تبعا للنظام السياسي
والاقتصادي ومدى تطور التعاملات فيه، وتساهم الرقابة الداخلية في مواكبة البنوك للتطور التكنولوجي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.

1- تعريف البنوك التجارية: يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية وهي كلمة" banco" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود. فالبنك هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها، أفراد، مؤسسات، دولة، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى.[1]

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين الذين يحتاجون لتلك الأموال. وعلى الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار. إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء.[2]

يعتبر المصرف المكان الذي يلتقي فيه أصحاب الموارد وطالبي هذه الموارد، أي المستخدمين لها، باعتبار المصرف التجاري منشأة تسعى إلى تحقيق الربح، وتقوم بمعظم الأعمال المصرفية وتشمل جميع الخدمات المصرفية لا سيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالاقتراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون. والبنك المرخص هو الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام القانون ويعتمد هذا النوع من المصارف في أعماله على ودائع العملاء من الأفراد والهيئات المختلفة وأنواعها المختلفة(تحت الطلب، لأجل، أو بإشعار) واستثمار هذه المبالغ بآجال مختلفة طويلة أو قصيرة الأجل، الاستثمـــار عن طريق المساهمة في المشاريع الصناعية والتجارية المختلفة، أو خصم الأوراق التجارية، وتعتبر المصارف التجارية أكثر الأنواع انتشارا في دول

[1]- العاني إيمان ، **"البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية"** ، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2006-2007، ص: 4.
[2]- سامر جلدة ، **"البنوك التجارية و التسويق المصرفي"** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 1432 ه – 2011 م، ص ص: 14-19.

العالم وزادت أهميتها بسبب مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية في بلداتها وفي قطاعات الاقتصاد المختلفة وفي الأردن يعتبر بنك الأردن، البنك العربي، بنك القاهرة، عمان، من أمثلة هذه المصارف.[1]

2- مميزات للبنوك التجارية: يقوم العمل البنكي على ثلاثة أسس هامة تميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال، هذه الأسس تكتسي أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض، تتمثل هذه الأسس في الربحية، السيولة والضمان.

2-1 الربحية: يسعى البنك كأي من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك، وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به والقروض التي قد يعجز البنك عن استردادها، لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.

2-2 السيولة: وهي تمثل قدرة البنك على الاحتفاظ في أي وقت بتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بمعنى أنه غلى استعداد لتلبية طلب السحب في أي لحظة، باعتبار أن الجانب الأكبر من موارد تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية الخطر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الإفلاس، لهذا يستوجب عليه عدم تأجيل سداد المستحقات، فمجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لزعزعة ثقة عملائه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه للإفلاس، لهذا على البنك أن يؤمن نفسه من خطر السيولة، وأن لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط، وإنما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة.

2-3 الضمان: يعني الضمان قدرة البنك على الوفاء بديونه والتزاماته، فقيام البنك باستثمار رؤوس أمواله يجعله عرضة لوقوع خسائر على البنك أن يتحملها بنفسه بدلا من أن يقع على كاهل المودعين، وتتطلب حماية حقوق هؤلاء المودعين تجنب التوظيف غير الرشيد لتجنب الإفلاس، ولهذا السبب تعتبر الثقة أساس كل عملية من عمليات توظيف أموال البنك بغض النظر عن مصدرها لأن الأموال التي يقرضها

[1]- خالد وهيب الراوي ، **العمليات المصرفية الخارجية** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى1436ه-2015م، ص ص: 20-21.

سوف تعود إليه وفي الآجال المتفق عليها، لذا يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما على الثقة التي يوحي بها هذا المتعامل إلى البنك من حيث قوة مركزه المالي ومدى احترامه لتعهداته وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها للوفاء بتلك التعهدات، هذا ما يعني أن البنك التجاري يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة من حيث الربح و قلة المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال. [1]

لاشك أن اهتمام البنك بهذه الأسس هو من سبل نجاحه في دعم بقائه وتحقيق استمراريته، لكن على البنك أن ينظر إلى أبعد من ذلك خلف حدوده بتركيزه على المحيط والبيئة التي يعد جزء غير متجزئ منها. [2]

3- أهداف البنوك التجارية: تؤثر السمات الثلاث الربحية، والسيولة، والأمان على السياسات الرئيسية التي تحكم نشاط المصارف التجارية وهي:

3-1- جذب الودائع: وهي المتعلقة بالسياسات تجاه أنواع الودائع المختلفة والتي تشمل:الودائع تحت الطلب، ودائع التوفير، الودائع لأجل، والودائع لأجل بإخطار.

3-2-الإقراض: وهي السياسات الخاصة بالإقراض، وذلك بالتنويع فيها(القروض القصيرة الأجل، والمتوسطة الأجل، والطويلة الأجل)، بحيث تتمشى مع نوعية الودائع التي لديها، والضمانات المقدمة.

3-3- الاستثمار في الأوراق المالية: وهي السياسات المتعلقة بالأوراق المالية والاستثمار فيها، لأن السيولة تتطلب إمكانية تحويل جزء من أصول المصرف إلى نقد بسرعة، ودون خسائر، والأوراق المالية القصيرة الأجل، تحقق هذا الغرض بالنسبة للمصرف، وتسمى بالاحتياطي الثانوي، بعد النقد السائل أو الجاهز. [3]

-الملحق رقم(01) يمثل"هيكل تنظيمي لمصرف تجاري ".

[1]- العاني إيمان ، مرجع سابق ، ص ص:8-9.
[2]- العاني إيمان ، مرجع سابق ، ص ص:9.
[3] - خالد وهيب الراوي ، مرجع سابق ، ص:52.

المطلب الثاني: ماهية الرقابة الداخلية.

1– مفهوم الرقابة الداخلية: يقصد بالرقابة الداخلية أنواع الرقابة التي تمارسها كل منظمة بنفسها على أوجه النشاطات والعمليات التي تؤديها والتي تمتد خلال مستويات التنظيم المختلفة.[1]

لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق Committe on Auditing Procedures المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AICPA الرقابة الداخلية بأنها:"تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية.[2]

وأشار المجمع العربي للمحاسبين القانونين مفاهيم التدقيق المتقدمة فإن مصطلح الرقابة الداخلية يشير إلى كل سياسات الإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة في الوحدة لتساعد في التأكد من تحقق الأهداف الرئيسية للإدارة إلى أقصى حد ممكن لفاعلية وانتظام.[3]

–الملحق رقم (02) يبين "مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية وأهم ملامح كل مرحلة ".

2– أنواع الرقابة الداخلية:من خلال دراستنا لمفهوم الرقابة وجد تشابك وتداخل لمفهوم الرقابة وعليه يتم تقسيم الرقابة إلى الأقسام التالية:

2-1– الرقابة الإدارية: وهي تتضمن الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات المرتبطة بعمليات اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى التصريح بالعمليات ويعتبر هذا النوع أحد الوظائف الإدارية التي ترتبط مباشرة بالمسؤولية عن تحقيق أهداف التنظيم وهي نقطة البداية لتقرير أنظمة الرقابة المحاسبية على العمليات وبين مفهوم الرقابة الإدارية أنها العملية التي بواسطتها يتأكد المدراء من أن الموارد قد تم تحصيلها واستخدامها بكفاءة وفاعلية لتحقيق أهداف المنظمة، وعرفت الرقابة الإدارية بأنها تتمثل في الخريطة التنظيمية وبكل الطرق والإجراءات التي تخص أساسا بالكفاية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الموضوعة وهذه الإجراءات عادة ترتبط بطريقة غير مباشرة بالنواحي المالية والسجلات المحاسبية ومن بين ما تشمل عليه هذه الرقابة دراسة الزمن والحركة واستخدام طرق التحليل الإحصائي وإعداد برامج تدريب العاملين ومراقبة الجودة.

---

[2] - محمد أحمد عبد النبي،**"الرقابة المصرفية"**، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن. ، الطبعة الأولى -2012 ، ص ص:35-39

[1]- خالد أمين عبد الله:**"التدقيق والرقابة في البنوك"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى-2012، ص:192.

[2]- عبد الله سعيد عبد الرؤوف عبد الرحمان، **"دور الإفصاح والشفافية في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على مستقبل التنمية للدول النامية"**، تمهيدي ماجستير محاسبة، جامعة المنوفية، مصر، ص5.

2-2- الرقابـة المحاسـبية: تعرف الرقابـة الداخليـة المحاسبية بأنهـا تشـمل الخطـة التنظيميـة والإجـراءات المحاسبية التـي تتعلـق بحمايـة الأمـوال ودقـة السـجلات المحاسبية ودرجـة الاعتمـاد عليهـا وبالتـالي فهـي مصممة للحصول على تأكيدات معقولة بما يلي: إن العمليات يتم تنفيذها طبقا لتعليمات إدارة الشركة، إن العمليات يتم تسجيلها بما يضمن:

- السماح بإعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- مسؤولية التحاسب على الأصول.

إن التعامل مـع الأصـول لا يسمح بـه إلا بتصـريح من الإدارة مـع الأصـول الموجـودة علـى فتـرات معقولـة واتخاذ الإجراء المناسب بشأن أي فروق.

ويعرف بأن الرقابة المحاسبية تتكون من الخريطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تختص أساسا وترتبط مباشرة بحماية الأصول ومدى الوثوق في السجلات المالية وما تنتجه من بيانات وتقارير والوسائل هذه الرقابة ضرورة الفصل بين الأصل والسجل والحماية المادية للأصول واستخدام المراجعة الداخلية.

2-3- الرقابـة الماليـة: أنهـا تتضـمن مجموعـة مـن متكاملـة وشـاملة مـن الـنظم والأسـاليب المتناسـقة مـع بعضـها تشمل المحاسبة المالية، التكاليف، الموازنات التخطيطية، تحليل العلاقة بين التكاليف والإيرادات والأرباح، قياس وتقييم الأداء، وهذا يعني أن الرقابة المالية ليست وظيفة محددة وإنما هي عبارة عن نشاط متشعب متكامل وتندمج من خلاله وظائف الإدارة والمحاسبة للتأكد من أن الأعمال المنجزة إنما تمت طبقا للخطط الموضوعة حتى يمكن إيضاح مواطن القوة والضعف واتخاذ الخطوات المناسبة.[1]

2-4- الضبط الداخلي: يتضمن تقسيم العمل والسلطة لضبط العمليات اليومية الروتينية والذي بواسطته يمكن أن يتحقق شخص ما من عمل شخص آخر مستقل عنه أو يكون عمل شخص ما مكملا لعمل شخص آخر بمعنى ألا ينفرد شخص واحد بعمل معين من بدايته إلى نهايته وبهذا يمكن تفادي وقوع الأخطاء والأشياء غير المرغوب فيها واكتشاف ما قد يحدث من ذلك في وقت مبكر وبذلك يعد الضبط الداخلي الجزء الميكانيكي أو الآلي لنشاط الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل ويوفر لها دليلا تلقائيا على الدقة والانضباط ويرى بأن الضبط الداخلي يعتمد في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

[1]-عبد الله سعيد عبد الرؤوف عبد الرحمن، مرجع سابق،ص-ص:5-6.

2-5- المراجعـة الداخليـة: هـي نشـاط تقييمـي مسـتقل خـلال تنظـيم معـين يهـدف إلـى مراجعـة وفحـص العمليات المالية والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة فهي رقابة إدارية تمارس لقياس فعالية أساليب الرقابة الأخرى. [1]

3- أهداف الرقابة الداخلية: النظام الرقابة الداخلية العديد من الأهداف، بحيث أن كل هدف يسعى إلى خدمة المؤسسة ومساعدتها بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الأهداف العامة والمسطرة، وقد تطورت هذه الأهداف بتطور مفهوم الرقابة وأصبحت أوسع وأشمل مما كانت عليه في السابق، وتتمثل في :

3-1- حمايـة أصـول المؤسسـة: إن النظـام الفعـال للرقابـة الداخليـة لابـد أن يهـدف إلـى المحافظـة علـى ممتلكات المؤسسة، وهذا الهدف لا يشمل فقط الأصول المادية (المخزون، التثبيتات، المعدات والأدوات) بل لابد من أن يضمن سلامة بعض العناصر الأخرى والمتمثلة في :

* العنصر البشري وهو أهم عنصر بالمؤسسة وبالتالي يجب الحفاظ عليه وتقليل نسبة الخطر التي قد يتعرض لها .

* صورة المؤسسة اتجاه محيطها الخارجي والتي قد تنهار بسبب حادث مفاجئ راجع إلى الإدارة والتحكم السيئ في العمليات التي تقوم بها.

* الحفاظ على كل المعلومات السرية المتعلقة بالمؤسسة.

3-2- ضـمان مصـداقية ودقـة المعلومـات الماليـة والتشـغيلية : تضـمن الرقابـة الداخليـة دقـة ونوعيـة المعلومات المالية، المحاسبية والتشغيلية المعدة من قبل موظفيها والمعبرة عن نشاطات المؤسسة وهذا بوجوب استناد هؤلاء الموظفين على مجموعة من المبادئ الأساسية في ذلك، كما أن صورة المؤسسة تعكس معلوماتها المالية المقدمة لمحافظها الخارجي، والمتعلقة بالعمليات التي تقوم بها بالإضافة إلى ربحيتها، وبالتالي يجب أن تكون هذه المعلومات خالية من الأخطاء والغش والتلاعبات، وعلى الرقابة الداخلية التأكد من أن هذه المعلومات تتمتع بالخصائص التالية :

* أن تكون صادقة وحقيقية :لا يكفي أن تكون المعلومات جيدة بل يجب على نظام الرقابة الداخلية أن يفحصها ويتأكد من دقتها كما يجب أن يتضمن كل نظام رقابي على نظام إثبات يعمل على إثبات صدق المعلومات المتحصل عليها.

[1]- عبد الله سعيد عبد الرؤوف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص6.

* أن تكون مفهومة وواضحة : لا يكفي أن تكون المعلومات دقيقة ما لم تكن كاملة ومفهومة، ولذلك فعلى نظام الرقابة الداخلية التحقق من أن المعلومات المتوصل إليها قد استخرجت مع الأخذ بعين الاعتبار كل العناصر التي قد تؤثر فيها، أي دون إهمال أي بيان مهما كانت درجة أهميته .[1]

* ملائمة ووفرة المعلومات: هنالك معلومات تصل متأخرة ومعلومات لا تصل بسهولة، وعلى نظام الرقابة الداخلية تجنب هذه الأنواع والاعتماد على المعلومات الآنية والتي تصل في الوقت المناسب، كما يجب على المعلومات المالية أن تكون مكيفة ومتلائمة مع أهداف المؤسسة.

كما تهدف الرقابة الداخلية أيضا إلى :

3-3- الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية :أي العمل على تجنب نواحي الإسراف في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة، وهذا عن طريق تتبع مجموعة من الأساليب والطرق التي تساعد في ذلك مثل الموازنات التخطيطية، التكاليف المعيارية ودراسة الزمن والحركة.

3-4- الالتزام بالإجراءات و السياسات الإدارية المرسومة:إن أهداف المشروع يتم ترجمتها في شكل مجموعة من السياسات الإجراءات والإدارية المتكاملة والتي تغطي جوانبه المختلفة، وتعمل الرقابة الداخلية على ضمان الالتزام بهذه السياسات والإجراءات أثناء الأداء.

3-5- توفير مصادر المعلومات: توفر النظم الرقابية مصادر هامة للمعلومات بشأن أنواع ومخاطر التحريفات الجوهرية الممكنة متضمنة تحريفات الإدارة التي يمكن أن تحدث في تأكيدات القوائم المالية، كما تعد أيضا المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصة بالعمليات والسجلات والتقارير التي تستخدمها المؤسسة لإعداد تقاريرها المالية.

3-6- أهداف الرقابة على المبيعات: ضمان إعداد فواتير صحيحة للمنتجات المباعة أو الخدمات المقدمة، فحص منح الائتمان للعميل قبل الموافقة على طلبية معينة، والموافقة على المردودات من العملاء.

3-7-أهداف الرقابة على الإنتاج أو الخدمات:هذا بإنتاج الكميات المناسبة والعمل على الحد الأدنى من كل مخلفات التشغيل والفاقد من المنتوج[2].

[1]-برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجيستير**، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،ص-ص:9-10.

[2]- برابح بلال، مرجع سابق، ص-ص:10-11

المطلب الثالث: مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية.

أولا: مكونـات نظـام الرقابـة الداخليـة: يمكن عرض مكونات الرقابة الداخلية من خلال بعض الدراسات الحديثة على النحو التالي:

أ- نمـوذج الرقابـة الداخليـة طبقـا لتقريـر لجنـة (coso):تتضمن مكونات الرقابة الداخلية طبقا لتقرير لجنة**(coso)** على خمسة عناصر هي:

1- بيئـة الرقابـة: تعد وتهيأ الاتجاه العام للرقابة في المنشأة ولها تأثير على شعور ووعي الموظفين بالرقابة وهي الأساس لجميع أنواع الرقابة الداخلية، كما توضح فلسفة الإدارة وخطوط السلطة بالمسؤولية وهي تضم مجموعة من العوامل أهمها:

- سلامة واستقامة القيم (وهي تضم مجموعة من السياسات والتعليمات والمعايير الإدارية التي تؤثر على سلوك العاملين داخل المنشأة).-مشاركة أعضاء مجلس الإدارة ولجان المراجعة-فلسفة الإدارة ونظم المعلومات-هيكل المنشأة-تحديد السلطة والمسؤولية-مصادر العمالة والتدريب.

كما أشار البعض أن بيئة الرقابة تمثل المظلة التي تغطي المنشأة وتنشئ الإطار العام اللازم لتنفيذ الرقابة الداخلية وتؤكد على مدى إتباع المنشأة للمعايير الأخلاقية عن طريق وضع قائمة للسياسة والمعايير الأخلاقية بالمنشأة وتوصيلها للعاملين حتى تستطيع الرقابة الداخلية أن تحقق الأهداف المطلوبة.

2- تقيـيم المخـاطر: تواجه المنشأة مخاطر مختلفة من مصادر داخلية وخارجية ويجب تحديد هذه المخاطر وتحليلها ومعرفة الأساس اللازم لإدارتها والتنبؤ بأي مخاطر أخرى ناتجة عن التغيير في بيئة الأعمال، وتختلف المخاطر وتتنوع تبعا للظروف التالية:[1]

- أي تغيير في بيئة العمل يمكن أن ينتج عنه تغيير في المنافسة وبالتالي ينتج عنه مخاطر مختلفة.
- يتولى المسؤولية أشخاص جدد لهم وجهة نظر مختلفة وفهم مختلف لطبيعة الرقابة الداخلية.
- أي تغيير في نظام المعلومات يمكن أن يغير الخطر المرتبط بالرقابة الداخلية.
- تغيير أو تبني نظم أو مبادئ محاسبية جديدة بما يؤثر على الخطر المرتبط بالقوائم المالية.

[1]-محمد سمير أحمد، **"الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية"**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 1429 ه-2009م ، ص-ص:42-43.

3- أنشـطة الرقابـة: هـي السياسـات والإجـراءات التـي تسـاعد الإدارة للاطمئنـان علـى تنفيـذ التعليمـات والتوجيهات، وهذه الأنشطة ضرورية لتحقيق الرقابة ويتم اتخاذها لمواجهة وتخفيض خطر يعوق تحقيق أهداف المنشأة.

4-الإتصـالات والمعلومـات: يجب أن الحصول على المعلومات المناسبة وتوصيلها في الوقت المناسب بالشكل المناسب حتى يتمكن الأشخاص من تنفيذ مسؤولياتهم وذلك من خلال التقارير التي هي ناتج نظام المعلومات والتي تتضمن معلومات عن تنفيذ العمليات، ومعلومات مالية، ومعلومات عن مدى التطابق، ويتعامل نظام المعلومات أيضا مع الجهات الخارجية فيمدها بتقارير ذات تأثير مباشر على اتخاذ القرار.

أما الاتصالات الفعالة فهي التي تتم على نطاق واسع من أعلى إلى أسفل المنشأة ويجب على كل فرد في المنشأة أن يتفهم دوره ومسؤوليته في نظام الرقابة الداخلية من خلال الإدارة العليا، كما يجب أيضا أن يكون هناك اتصال فعال مع الجهات الخارجية مثل عملاء المنشأة والموردين وحملة الأسهم. [1]

5- المراقبة: هي عملية لتقييم جودة أداء نظام الرقابة الداخلية وتتم بصورة دورية أو مستمرة وتهدف إلى تحديد ما إذا كانت نظم أنشطة الرقابة تتم وفقا لما هو مخطط أو أنها في حاجة إلى تغيير نظرا لتغير في الظروف المحيطة من خلال دراسة نظم الرقابة الموجودة حاليا، وتقارير المراجع الداخلي الموجهة إلى الإدارة العليا، ولجنة المراجعة وتقارير الجهات الخارجية مثل المراجع الخارجي، وأيضا من خلال التغذية العكسية لعمليات المراجعة.

وقد أكد البعض في تقرير للجنة (cadbury) بضرورة إعداد تقرير عن مدى فاعلية وكفاءة الرقابة الداخلية موضحا به نقاط الضعف، وأن تكون إدارة المراجعة الداخلية في وضع يمكنها من تقييم المخاطر ومراجعة نظم الرقابة الداخلية ويجب أن يحتوي التقرير على جميع أنواع الرقابة مثل الرقابة على العمليات بالإضافة إلى الرقابة المالية، ويرفع التقرير إلى لجنة المراجعة أو الإدارة العليا. [2]

ثانيا: مقومات نظام الرقابة الداخلية:

1- المقومـات الإداريـة والتنظيميـة لنظـام الرقابـة الداخليـة:يتضمن الشق الإداري لمقومات نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الطرق والوسائل والتي تزيد من كفاءته ويمكن عرضها على النحو التالي :

[1]- محمد سمير أحمد، مرجع سابق ، ص- ص: 43-44.
[2]- محمد سمير أحمد، مرجع سابق، ص: 44.

1-1-هيكل تنظيمي كفء :يعتبر وجود هيكل تنظيمي كفء في أي منظمة هو أساس عملية الرقابة، والهيكل التنظيمي الكفء هو الهيكل الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة لكافة الإدارات والأشخاص بدقة وبصورة واضحة، وتتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على طبيعة المنشاة وحجمها ومدى الإنتشار الجغرافي لها وعدد القطاعات أو الفروع، ويجب أن يكون لكل شخص في الهيكل التنظيمي رئيسا يتابعه ويقيم أدائه باستمرار، وضرورة إعداد خرائط تفصيلية لكل قسم مع وجود إمكانية لتغيير الهيكل التنظيمي مع تغير الظروف المحيطة، أي أن يتصف هذا الهيكل بالمرونة، ومن ناحية أخرى يجب أن يعمل الهيكل التنظيمي الكفء على إعطاء كل فرد واجبات ومسؤوليات محددة، تتناسب وقدراته مع تطبيق مبدأ الفصل بين المهام المختلفة.

1-2- توافر الموظفين الأكفاء : تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة الموظفين بالمؤسسة، والذين تقع عليهم مسؤولية تنفيذهم لعملهم، إذ يجب على المؤسسة أن يتبع سياسات سليمة في تعيين موظفين جدد، أو ترقية موظفيها الحاليين من خلال إعداد برامج تدريبية لهم بصفة مستمرة لتطوير كفاءتهم ومهارتهم، إلى جانب ضرورة توفر المؤهلات الكافية لدى موظفي المؤسسة، يجب التأمين على المسؤولين، عن الاحتفاظ بالأصول وحيازتها ضد خيانة الأمانة.لذلك يمكن القول أن تواجد مجموعة من الموظفين، على درجة عالية من الكفاءة والقدرات والثقة عاملا مهما لنظام الرقابة الداخلية، وبصفة خاصة في حالة ضعف الضوابط الرقابية، أيضا حتى وفي ظل وجود ضوابط رقابية عالية، فإن ضعف قدرات الموظفين والثقة فيهم سوف يترتب عليه محاولات من هؤلاء للتغلب على هذه الضوابط. إن النظام الجيد للرقابة الداخلية يتطلب دائما برامج تدريبية للعاملين بصفة مستمرة لتثقيف مجتمع الوحدة الاقتصادية كذلك وجود نظام متكامل للحوافز على مختلف المستويات يقوم بتشجيع مختلف الكفاءات في مجال العمل خاصة في العمل الرقابي.

1-3-معايير أداء سليمة: إن وجود هيكل كفء وعمالة مدربة وذات قدرات وكفاءات عالية، لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات. [1]

1-4- مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول: في الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، وجود مجموعة من السياسات والإجراءات بقصد الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها أو اختلاسها ،

[1]- بوطورة فضيلة ،**"دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك"، مذكرة ماستر**،جامعة محمد بوضياف-المسيلة-،2006-2007، ص-ص:23-25.

وتزداد أهمية هذه السياسات والإجراءات كلما كان التنظيم الذي تعتمده لا مركزي، حيث هناك بعد في المسافات بين الوحدات والسياسات الموضوعة هي ترجمة للأهداف المخططة، بينما الإجراءات تمثل الطريقة التي تنفذ بها تلك السياسات الموضوعة وبصورة أخرى فإن السياسة هي الهدف الذي تسعى إليه المنشاة، فقد تكون هذه الإجراء فهو طريقة التنفيذ لهذا الهدف.

كل من السياسة والإجراء أداة جيدة لنظام الرقابة الداخلية، إذ تتطلب حماية الأصول ومنع تبديدها توافر إجراءات للضبط الداخلي بين الأقسام والتقارير المتداولة بينها، فقد تكون هذه الإجراءات في صورة رسومات معينة واضحة تحدد مساراتها كيفية تنفيذها.

1-5- قسم المراجعة الداخلية: من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد، وجود قسم تنظيمي إداري داخل الوحدة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، يهدف هذا القسم إلى الفحص المستمر للسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة، وكذا التأكد وبشكل مستمر من مدى دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام، أيضا التحقق من عدم وجود تلاعب أو مخالفات، وبصورة مختصرة فإن المهمة الرئيسية لقسم المراجعة الداخلية هي التأكد من تطبيق مهمات الرقابة الداخلية.

2- المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية: يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الدعائم أو المقومات المحاسبية والمالية التي نوجزها على النحو الآتي:

2-1- الدليل المحاسبي: ويعني وجود أساس سليم لتقديم بيانات إجمالية لها أهمية في مجال التحليل والمقارنات اللازمة لأغراض الرقابة، حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى حسابات رئيسية وأخرى فرعية، كما يتم شرح كيفية تشغيل هذا الحساب وبيان طبيعة العمليات التي تسجل فيه، ويعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل، تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها فيما بعد يدويا أو إلكترونيا، وأيضا لتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات بواسطة إدارة المنشأة.

2-2- الدورة المستندية: يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما أنها تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات، ولذلك يجب عند تصميم المستندات مراعاة النواحي القانونية والتشكيلية، بالإضافة إلى أن يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه وتداوله وأيضا ترقيم هذه المستندات لتسهيل عملية الرقابة، وضمان عدم إزدواجية المستندات تحقيقا للرقابة من ناحية ومنع المسؤولية المزدوجة عنها، كذلك ينبغي تمييز المستندات بالوضوح والبساطة في التصميم والاستخدام.

إن إنشاء الدورة المستندية يمثل أساسا يجب المحافظة عليه، فلا تتم عملية الرقابة إلا بوجودها خاصة في نطاق التحصيل والصرف والشراء والبيع والتخزين، مع مراعاة خطوط السلطة والمسؤولية عند إنشائها.

3-2- المجموعة الدفترية: وفق طبيعة المنظمة وأنشطتها، تعد وتجهيز مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية، كذلك يجب مراعاة بعض المتطلبات الرئيسية عند تجهيز المجموعة الدفترية، مثل ترقيم الصفحات قبل استعمالها لأغراض الرقابة والتركيز على إثبات العمليات وقت حدوثها كلما أمكن ذلك، كذلك ينبغي أن تتميز المجموعة الدفترية بالبساطة في التصميم قصد سهولة الإستخدام والإطلاع والفهم وقدرتها على توفير البيانات المطلوبة.[1]

2-4- الوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة: أصبحت الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المنشأة من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال كما هو الحال في آلات عد النقدية المحصلة وتسجيلها، كذلك تزايدت أهمية استخدام الحاسوب الإلكتروني في إنجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها، وأن التوسع في استخدام هذه الأدوات من شأنه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم.

حيث يسمح إستخدام كافة الوسائل الآلية توفير ما يلي:

- دقة وسرعة المعالجة- سهولة الحصول على المعلومات.

- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة- توفير الوقت- تدعيم العمل بكفاءة- نقص تكلفة المعالجة- التحكم في المعلومات.

2-5- الجرد الفعلي للأصول: تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية، بإمكانية جردها الفعلي كالنقدية بالخزينة والمخزن بأنواعه الثلاثة والأوراق المالية والتجارية ومعظم عناصر الأصول الثابتة كالأراضي، المباني، السيارات، الآلات والأثاث، كما وأن نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بالأرصدة الحسابية التي تشملها السجلات المحاسبية، إنما يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول.

2-6- الموازنات التخطيطية: الموازنة تمثل خطة كمية ومالية للمشروع ككل، ولوحداته الفرعية وذلك خلال فترة زمنية معينة، ويمكن القول أن الموازنة ما هي إلا تعبير مالي عن خطة معينة، فالموازنة بالإضافة إلى دورها التخطيطي، فإن لها دور رقابي من خلال إجراء مقارنة بين الأداء الفعلي وما تشمله الموازنة من بيانات تقريرية موضوعة مسبقا، ثم تحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد المسؤول عنها،

[1]-بوطورة فضيلة ، مرجع سابق ، ص ص: 25-28 .

الموازنة الشاملة تمثل نظاما متكاملا للرقابة وتقييم الأداء، لذلك تتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات، تحديدا دقيقا للتنظيم وأهدافه ووظائفه، كذلك تحديد خطوط السلطة والمسؤولية ووجود نظام محاسبي سليم، ووضع معايير عملية دقيقة، لكنه ينبغي التنويه إلى أن الموازنات التخطيطية لا تعتبر نظاما كاملا للرقابة بل هي جزء من هذا النظام، لذلك أعدت ضمن المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية.

2-7- أنظمة التكاليف المعيارية ونظم تكاليف الأنشطة: التكاليف المعيارية تمثل معايير محددة مسبقا، فهي أهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها، لأن غياب المعايير المحددة مسبقا، يدفع بالمسؤولين إلى مقارنة الأداء الفعلي للفترة الحالية بأداء الفترات السابقة والنتيجة هي عدم الكشف عن عناصر عدم الكفاءة التي كانت موجودة في التكاليف الفعلية.[1]

[1]-بوطورة فضيلة ، مرجع سابق ، ص ص: 25-28 .

المبحث الثاني: مدخل لإدارة المخاطر في البنوك التجارية.

تمهيد: تعتبر المخاطر البنكية من بين أهم الأسباب التي تدفع بالبنك إلى إعلان إفلاسه ونهاية حياته الإقتصادية، لذا تحرص البنوك التجارية على معرفة أهم المخاطر التي تواجهها وتصنيفها حسب درجة الخطورة ثم تطبيق الإجراءات اللازمة لمواجهتها والتغلب عليها من خلال الكشف المبكر لها وتصحيح الانحرافات من أجل التحوط ضدها و تخفيفها.

المطلب الأول: تعريف الخطر وأنواعه.

1–تعريف الخطر: يعرف الخطر على أنه "احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير".

والخطر البنكي هو "عنصر ريب و شك و تردد يمكنه التأثير على العامل الاقتصادي أو سياق العملية الاقتصادية".

والخطر هو احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها حيث يرى البعض بأن الخطر يمكن أن ينتج عن:

أ– نقص التنوع، ب–نقص السيولة، ج– إرادة البنك في التعرض للمخاطر.[1]

*كما يمكن تعريف المخاطر كالتالي:

توفر المخاطر أساس الفرصة، وللفظي "المخاطر" و"التعرض" لهما فروق هامة في المعنى فتشير "المخاطر" إلى احتمال الخسارة، أما "التعرض" هو إمكانية الخسارة– رغم أنها غالبا ما تستخدمان الواحدة بديلة للأخرى. وتنشأ المخاطر نتيجة التعرض.[2]

2- إدارة المخاطر:

2-1- عملية إدارة المخاطر: تتضمن عملية إدارة المخاطر المالية استراتيجيات تمكن المنظمة من إدارة المخاطر المقترنة بالأسواق المالية، وهي عملية ديناميكية يجب أن تتطور مع المنظمة وأعمالها، وتتضمن وتؤثر على كثير من أقسام المنظمة شاملة الخزانة والمبيعات والتسويق والنواحي القانونية والضريبية والسلع ومالية الشركة.

---

[2]- بوعشة مبارك ، **"إدارة المخاطر البنكية (مع إشارة خاصة للجزائر)"**، المركز الجامعي العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر،ص:1.

[2]- كارين أ.هورشر، **"أساسيات إدارة المخاطر المالية"** ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008 ، ص:20.

وتتضمن عملية إدارة المخاطر كلا من التحليل الداخلي والخارجي، والجزء الأول من العملية يتضمن تحديد ووضع أولويات المخاطر المالية التي تواجه المنظمة وفهم علاقتها الوثيقة، وقد يلزم فحص المنظمة ومنتجاتها وإدارتها وعملائها وموردیها ومنافسيها وتسعيرها واتجاهات صناعتها وهيكل ميزانيتها العمومية ومكانتها في الصناعة كما يلزم الأخذ في الإعتبار ذوي المصلحة(Stakeholders) وأهدافهم والسماح للمخاطر.

ومع ظهور فهم واضح للمخاطر يمكن تطبيق الإستراتيجيات المناسبة بالاشتراك مع سياسة إدارة المخاطر، فمثلا: من الممكن تغيير مكان وكيفية أداء الأعمال بما يقلل تعرض ومخاطر المنظمة، وكبديل يمكن إدارة التعرضات الموجودة بالمشتقات (Derivatives)، وقبول جميع المخاطر وإمكانية الخسائر إستراتيجية أخرى لإدارة المخاطر.

ويوجد ثلاثة بدائل عريضة لإدارة المخاطر:

1- عمل لاشيء وقبول جميع المخاطر إيجابيا أو سلبيا بالخطأ.

2- حماية جزء من التعرضات بتحديد أي التعرضات يمكن ويجب حمايتها.

3- حماية كل التعرضات الممكنة. [1]

2-2-أنواع المخاطر:هناك العديد من المخاطر تواجه البنوك وأهمها:

2-2-1 – *المخاطر* الإستراتيجية:هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي، ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك، والسياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل.

2-2-2- خطر الاعتماد: وهو الخطر الناشئ في حالة عجز طرف مقابل أو أطراف مقابلة تعتبر كمستفيد واحد.

2-2-3 خطر الائتمان:الإقراض وهو ذلك المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد لأنه كلما استحوذ البنك على احد الأصول

[1]- كارين أ. هورشر، مرجع سابق، ص-ص:24-25.

المربحة فانه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقرض عن الوفاء برد أصل الدين و فوائده وفقا للتواريخ المحددة وتعتبر القروض هي أهم مصادر الائتمان ويذكران مخاطر الائتمان موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها.

2-2-4- خطر التسوية: الخطر الناشئ ضمن عمليات الصرف، لاسيما خلال الفترة التي تفصل ما بين اللحظة التي لا يمكن فيها الإلغاء من طرف واحد. لأمر بدفع أداة مالية تم بيعها والاستلام النهائي للأداة التي تم شرائها.

2-2-5- خطر السيولة: وهو خطر الشح في الموارد المالية لدى البنك بحيث يمكن أن يقع البنك في أزمة سيولة أو نقص في الموارد المالية مما يترتب عليه عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة وذلك نتيجة إتباعه لسياسة ائتمانية غير عقلانية أو سوء تسيير الموارد المتوفرة لديهما يؤدي إلى عدم توافق زمني بين أجال الاستحقاق للقروض الممنوحة وأجال استحقاق الودائع لدى البنك. ويتجلى خطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافية لمقابلة الالتزامات.

2-2-6- خطر قانوني: خطر وقوع أي نزاع مع طرف مقابل ناجم عن أي غموض. نقص أو عجز أيا كانت طبيعته قد يتسبب للبنك أو للمؤسسة المالية بموجب عملياتها.[1]

2-2-7- خطر عدم التسديد: وهو الخطر المهم بالنسبة للبنك فالمقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب أو آخر أو إن البنك يعجز عن تحصيل ماله في الأجل المحدد لنفس الأسباب. وهذا ما يفسر انه مهما كانت الضمانات من حيث الحجم أو النوع فإنها غير كافية لضمان تحصيل القرض ومهما حاول البنك تحصيل أمواله بالطريقة القانونية فهي الأخرى تعد له خسارة نظرا للتكاليف المادية والمعنوية وخسارة للوقت كما تفوت عليه فرصا أخرى لتوظيف أمواله اخذين بالاعتبار المدة الزمنية التي تتطلبها إجراءات المنازعات القضائية على القروض غير المسددة.

2-2-8- خطر سعر الفائدة: هو الخطر الحالي أو المستقبلي الذي له تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن أن يشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة إلى البنك، ومن أهم أسباب خطر سعر الفائدة:

– المنافسة بين البنوك فالعميل يتجه إلى البنوك التي تقترح معدلات فائدة منخفضة .

[1]-بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص:2.

– سوء تسيير الموارد و تقديم قروض بأسعار فائدة امتيازيه ويؤدي خطر سعر الفائدة في حالة حدوثه إلى زيادة الأعباء و تخفيض قيمة المردودية.

2-2-9- خطر سعر الصرف: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف. وينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على البنك وعلى المستثمرين على سواء .[1]

2-2-10- المخاطر التشغيلية: وهي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية. إن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس،.....الخ تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، كما يجب على البنك استيعاب السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك.

2-2-11- *مخاطر السوق:* ويقصد بها احتمال وقوع بعض الأحداث الهامة محليا أو عالميا مثل احتمال تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة ذاتها أو في دول أخرى.

2-2-12- خطر تجميد الأموال: وذلك عندما يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير تبعا لتواريخ استحقاقها ووضعيتها المختلفة فقد يفتح البنك اعتمادا لأحد متعامليه والذي يمكن أن لا يستغل بالكامل، وبما أن هذا النوع من القروض يعتبر استخداما لأحد موارد البنك والذي تكلفه تسديد فوائد لأصحابها، فانه في مثل هذه الحالة يقع في وضعية تجميد أمواله.

2-2-13- خطر السحب على المكشوف: هو عملية سحب العميل لأموال البنك دون توفير رصيد في حسابه وهذا نظرا لثقة البنك الكبيرة في عميله، وهذا النوع متعامل به جدا في الجزائر مع عدم المراعاة لمدى ارتباطه بمسائل الإنتاجية.

2-2-14- مخاطر السمعة: احتمالية انخفاض إيرادات البنك أو قاعدة عملائه نتيجة لعدم تقيد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لأخر وهذا النوع من المخاطر يعرض البنك إلى غرامات مالية وبالتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام.[2]

[1]- بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص:3.
[2]- بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص:4.

المطلب الثاني: أهداف وأولويات وخطوات إدارة المخاطر.

1-أهداف إدارة المخاطر: تهدف إدارة المخاطر إلى التأكد من:

- استيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات، وحصر إجمالي التعرض للمخاطر، وتحديد تركز المخاطر وتلافيه.

* عملية إدارة المخاطر: محور الإطار العام في إدارة المخاطر حول وجود هيكل واضح للعمليات يتألف من المراحل التالية:

- تعريف المخاطر، قياس المخاطر، الحد من المخاطر.

- مراقبة المخاطر (التحكم وإعداد التقارير).

وعلى ذلك فإن إدارة المخاطر تعمل على ضمان أن المخاطر:

- تم تحديدها بشكل يمكن الاعتماد عليه،- قد تم قياسها وتقييمها بشكل صحيح، - يمكن الحد منها بنجاح، - تتم متابعتها ومراقبتها بشكل جيد.

2- أولويات إدارة المخاطر: تعطى أولوية الاستثمار وتخصيص الموارد لإدارة المخاطر وفقا لأهمية المخاطر وعلاقتها بإجمالي تعرض البنك للمخاطر، وبالتالي فإن إدارة المخاطر تركز على الجوانب التالية:

- المخاطر الائتمانية التي ينطوي عليها الإقراض الشخصي أو إقراض الشركات-مخاطر السيولة- مخاطر التشغيل- مخاطر السوق على السجلات البنك وخاصة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف- مخاطر أخرى- (تتم مراجعة الأولويات بصفة دورية).[1]

3- خطوات إدارة المخاطر:

3-1- تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنكي من إدارة المخاطر لا بد أولا أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي:خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل.

3-2- قياس المخاطر: إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

[1] - سمير الخطيب، **" قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"**، منشأة المعارف جلال حزى وشركاه- الإسكندرية – مصر، ص- ص: 20-21 .

3-3- ضبط المخاطر: هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء اثر هذه المخاطر.

3-4- مراقبة المخاطر: إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية والمخاطر القانونية.[1]

–الملحق رقم (03) يبين " أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف ".

المطلب الثالث: تصنيفات إدارة المخاطر.

تصنيفات إدارة المخاطر تعتمد على مقياس من 1 إلى 5 وعلى المراقب (المفتش) إن يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثاء التفتيش.

1- تصنيف "1" قوي: تصنيف "1" يعكس فعالية الإدارة وقدرتها على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فان مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان إن السياسات والإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة، وبأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب.

2- تصنيف "2" مرضي: يدل تصنيف "2" على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة ولكن يشوبها بعض النقص وهذا النقص أو الضعف معروف ويمكن التعامل معه.

عموما فان رقابة مجلس الإدارة وكذلك السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية وفاعلة في ضمان متانة وسلامة البنك، وبشكل عام فان المخاطر يمكن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي إجراء رقابي من الأجهزة الرقابية في حدود الإجراءات العادية.

3- تصنيف "3" عادل: إن هذا التصنيف يدل على أن إدارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي تستدعي اهتمام أكثر من العادي من قبل أجهزة الرقابة، حيث يشوب نقص أحد عناصر إدارة المخاطر (كفاية أنظمة الضبط، كفاية رقابة المخاطرة وأنظمة المعلومات، رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا)، وهذا ما يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر، إن مناطق الضعف يمكن أن تشمل عدم الالتزام بالسياسات والإجراءات التي قد تؤثر سلبا على عمليات البنك.

[1]- د /بوعشة مبارك ، مرجع سابق، ص:5.

4- تصنيف "4" حدي (هامشي): يدل هذا التصنيف على أن إدارة المخاطر لدى البنك عاجزة عن تحديد ومراقبة وقياس وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وغالبا فان هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الإدارة، حيث يكون احد عناصر إدارة المخاطر حدية وهي في حاجة إلى إصلاح فوري من طرف مجلس الإدارة (في الجزائر اللجنة المصرفية بناءا على المادة 106 من الأمر 03-11- لـ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض)، كما أن هذه الوضعية تعكس العديد من المخاطر الكبيرة لم يتم تحديدها هذا ناتج عن ضعف إدارة المخاطر لدى البنك وهو ما يستدعي الاهتمام المتزايد من طرف الأجهزة الرقابية.

5- تصنيف"5"غير مرضي: يدل هذا التصنيف على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من اجل تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيف وعدم قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف، فمثلا تكون أنظمة الضبط الداخلية ضعيفة، حيث تستدعي هذه الوضعية الاهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.[1]

المطلب الرابع: إجراءات الحد من المخاطر.

وهي آليات و ترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول و أرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى اقل حد ممكن. وبالتالي فان إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها أو التقليل من آثارها إلى ادني حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

وهذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس:

- **الاختيارية:** أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة.
- **وضع حد للمخاطرة:** وهذا حسب نوع وصنف القرض.
- **التنوع:** وهذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

1-2- التسيير العلاجي: وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته

[1]- بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص:6.

وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية.

والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

2-2- التسيير الوقائي: وهو متمثل في كل الإجراءات والسياسات

(الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك،.....الخ.

أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك فهي:

2-2-1- توزيع خطر القرض بين البنوك: إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقيم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لأخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

* **الأسلوب الرسمي:** إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح ومريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة، ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات،...الخ.

* **الأسلوب غير الرسمي:** بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي.

عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

2-2-2-التعامل مع عدة متعاملين: تفاديا لما يمكن أن يحدث من إخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

2-2-3- عدم التوسع في منح القروض: يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله. [1]

2-2-4- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك: حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، ثم الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

[1]-سمير الخطيب :"قياس و إدارة المخاطر بالبنوك"، الأردن، 2011، دار أسامة

المبحث الثالث: دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر.

تمهيد: لا يخفى عنا الحاجة الملحة والمستعجلة للبنوك لاعتماد نظام رقابة داخلية ليساهم في حمايتها وتحصينها من المخاطر المتربصة بها، حيث نجد أن فشل نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى فشل تحقيق أهداف البنوك.

المطلب الأول:العوامل المؤثرة في تحقيق أهداف البنوك التجارية.

نذكر العوامل المؤثرة في تحقيق أهداف البنوك التجارية كما يلي:

يتوقف تحقيق الأهداف السابقة واستمرار المنشأة المصرفية بقوة واستقرار على قيام نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية بأهدافها.

وقد أكد أحد الكتاب أن عوامل فشل البنوك طبقا للنتائج الواردة في دراسته انحصرت فيما يلي:

سوء الإدارة ويتضمن سوء التخطيط وعدم فاعلية السياسات الإدارية.

1- ضعف الرقابة الداخلية و تتضمن إساءة استخدام السلطة والافتقار إلى أساليب ونظم الرقابة الداخلية،

2- ضعف الرقابة الخارجية.

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهم العوامل المؤثرة على تحقيق أهداف البنك التجاري وتظهر العلاقة بينهم كما يلي:

- يتعرض البنك لمجموعة من المخاطر تؤثر على تحقيق أهدافه ويعتبر ضعف نظام الرقابة الداخلية إحدى أسباب حدوثها مثل (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال).[1]

المطلب الثاني: الرقابة الداخلية بالتركيز على المخاطر.

إن الرقابة بالتركيز على المخاطر تختلف عن الرقابة التقليدية للبنوك التي كانت تتمثل في تفتيش وتحليل كافة نشاطات البنك للتأكد من سلامة إجراءات البنك ولكن نتيجة لتغير طبيعة أعمال البنوك وتعدد أنواع المخاطر التي نشأت حديثا بفضل الابتكارات المالية والعولمة وكذلك التقدم التكنولوجي أصبح التوجه في الرقابة على البنوك يتمثل في التركيز على المخاطر التي لدى البنك ومعرفة الاتجاه الذي تسير إليه وبالتالي محاولة الرقابة على هذه المخاطر وليس تفتيش البنوك على أساس البيانات التاريخية. بمعنى

[1]- محمد سمير أحمد، مرجع سابق،ص- ص: 121-122 .

أن دور السـلطات الرقابيـة سـيكون دورا اسـتباقيا Proactive ولـيس دراسـة النشـاط المصـرفي بعـد حدوثه Reactive.

1- مفهـوم الرقابـة بـالتركيز علـى المخـاطر: إن مفهوم الرقابـة بـالتركيز علـى المخـاطر يتمثل فـي الفهم الصـحيح لخصـائص البنـك المعنـي وتعريـف وتلخـيص المخـاطر الرئيسـة لـدى هـذا البنـك وبالتـالي إعـداد إستراتيجية رقابية للتعامل مع هذه المخاطر. وإن نظام الرقابة الداخلي الفعّال هو أحد الركائز المهمة في إدارة البنك والأساسي في سلامة ومتانة البنوك. كذلك فإن أنظمة الرقابة الداخلية تكفل تحقيق أهداف البنك: تحقيق أهداف الربحية طويلة الأجل وكذلك المحافظة على دقة وحجم التقارير المالية. كذلك فإن نظام الرقابة الداخلية الفعّال يتضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة وكذلك السياسات، الخطط، التعليمات الداخلية وكذلك الإجراءات وبالتالي التقليل من مخاطر السمعة لدى البنك.[1]

2- خطة الرقابة: تمثل هذه الخطة حلقة الوصل ما بين تقييم المخاطر ونشاطات التفتيش التي تتم في البنك، ويجب أن يتم إنهائها سنويا على أن يعاد النظر بها إذا تغيرت الظروف. وتبين الخطة كل النشاطات التي يجب القيام بها عند تفتيش البنك وتبين أيضا نطاق وأهداف هذه النشاطات. وبهذا الخصوص يجب أخذ ما يلي بعين الاعتبار:

* إعطاء الأولية في التفتيش أو توجيه موارد التفتيش إلى النشاطات ذات المخاطر الأعلى.
* محاولة تجميع الموارد من أجل تقليل التكاليف والأعباء الزائدة.
* المستوى الذي يتم فيه الأخذ بالاعتبار أعمال المدقق الداخلي والخارجي.

إن توجيه الموارد يجب أن يتم تركيزها في النشاطات عالية الخطورة، وفي هذه الحالة إذ تم اعتبار أن إدارة المخاطر لدى البنك قوية، فإنه يجب أن يتم تعديل خطر التفتيش وبما يتناسب مع ذلك. وبالإضافة لذلك فإن خطة التفتيش سوف تظهر المدى الذي سيتم به اعتبار التدقيق الداخلي، مراجعة القروض، الالتزام بالقوانين والأنظمة وغيرها.

3- برنامج التفتيش: يجب أن يشمل برنامج التفتيش على ما يلي:

* جدول النشاطات مبيناً المدة والموارد المخصصة لذلك.
* الحاجة إلى مفتشين متخصصين في نشاطات محددة.

[1]- شقيري نوري موسى- محمود إبراهيم نور-وسيم محمد الحداد-سوزان سمير ذيب،"**إدارة المخاطر**"، الطبعة الأولى،2012، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن، ص-ص: 306-307.

4- مذكرة نطاق التفتيش: تبين هذه المذكرة الأمور التي سيتم تغطيتها في التفتيش. وإن هذه المذكرة تتضمن أهداف الخطة الرقابية وعادة تتضمن شرحا مختصراً عن مكونات نظام التقييم CAMELS، وهي توضح أهداف التفتيش ويمكن أن تشمل ما يلي:

–الأهداف– وصفاً للنشاطات والمخاطر التي سيتم تقييمها–مستوى الاعتماد على أنظمة إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في البنك–وصف الإجراءات التي سيتم القيام بها والإشارة إن كانت هناك بعض العينات سيتم اعتمادها

– تحديد الإجراءات التي من المتوقع أخذها في التفتيش المكتبي– جدول النشاطات، الفترة الزمنية والموارد المتوقعة لهذه النشاطات–الحاجة إلى مهارات متخصصة للتفتيش على بعض النشاطات.

5- الرسالة إلى البنك: تتضمن هذه الرسالة عادة المعلومات والبيانات التي يجب تزويد المفتشين بها. والأهم من ذلك على الرسالة أن توضح أهداف الرقابة بالتركيز على المخاطر وبالتالي يجب طلب المعلومات المتعلقة بذلك فقط.[1]

المطلب الثالث: فاعلية نظام الرقابة الداخلية والقيود عليها.

أولا: فاعلية نظام الرقابة الداخلية:

1- مسؤولية تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية: الرقابة الداخلية الفعالة هي مسؤولية كل فرد يعمل في المنشأة وهي تدخل ضمن طبيعة وتوصيف عمل كل موظف داخل المنشاة على النحو التالي:

حدد تقرير لجنة (coso) أنه لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية فإن الأمر يستلزم تعاون أربعة أطراف كما يلي:

أ–الإدارة: وتتضمن المدير التنفيذي والإدارة العليا.

***المدير التنفيذي:** وهو يعتبر المسؤول الأساسي والذي يأخذ على عاتقه

مسؤولية القيام بالنظام أكثر من أي شخص آخر ويضع أسلوب واتجاه العمل بالشكل الذي يؤثر على سلامة واستقامة وإتباع الآداب والمعايير الأخلاقية للمهنة، ويلاحظ اختلاف المدير التنفيذي في الشركات الكبيرة عن دوره في الشركات الصغيرة حيث يقل تأثير المدير التنفيذي بالنسبة للمدير المالك في الشركات الصغيرة.

[1] شقيري نوري موسى- محمود إبراهيم نور-وسيم محمد الحداد-سوزان سمير ذيب، مرجع سابق، ص-ص: 306-307. -

***الإدارة العليا:** تقوم الإدارة العليا بتحديد مسؤولية إنشاء نظام رقابة داخلية محدد السياسات والإجراءات وتحديد وظيفة ومسؤولية كل شخص داخل الوحدة التابعة لها، وتقع الإدارة العليا تحت مسؤولية مجلس الإدارة.

ب- مجلس الإدارة: يسعى مجلس الإدارة لتحديد أهداف موضوعية ويتكون من أعضاء لديهم القدرة على البحث والتدقيق، ولديهم أيضا معرفة كاملة بجميع أنشطة المنشأة وبيئة الرقابة وتحديد الوقت اللازم لإنجاز المسؤوليات الموكلة إليهم. ووجود مجلس إدارة قوي وقنوات اتصال فعالة ومراجعين داخليين مؤهلين ومراجعة داخلية ذات كفاءة تتمكن المنشأة من توفير أفضل الوسائل لتحديد وتصحيح المشاكل.[1]

ج- المراجعون الداخليون: يقوم المراجع الداخلي بدور فعال للمنشأة، وتزداد فاعلية هذا الدور من خلال موقع إدارة المراجعة في الهيكل التنظيمي ومدى السلطة المخولة للمراجع الداخلي، ويتمثل دور المراجع الداخلي في الوظائف التالية:

- التأكد من تطبيق النظم والسياسات والإجراءات والدورات المستندية (نظم الرقابة الداخلية) التي تحكم وتنظم العمل بالأنشطة المالية والإدارية.

- التأكد من تطبيق نظم وسياسات وإجراءات شؤون العاملين في مجال التوظيف.

- التأكد من مدى كفاية نظام المعلومات في توفير البيانات الأساسية لمختلف المستويات الإدارية عند اتخاذ القرارات في حدود المسؤوليات والصلاحيات.

- تقييم السياسات وإجراءات الدورات المستندية من حيث مدى ملائمتها للعمل في مختلف الأنشطة واقتراح التعديلات لزيادة فاعلية المراجعة.

د- أفراد آخرون من داخل و خارج المنشأة: هم جميع موظفي المنشأة الذين يقومون بإنتاج معلومات تستخدم في نظام الرقابة الداخلية أو لاتخاذ قرارات تساعد على فاعلية الرقابة. وهناك عدد من الأطراف الخارجية غالبا ما يشاركون في تحقيق الأهداف مثل المراجعون الخارجيون حيث يعرض وجهة نظر المستقلة التي تشارك بصورة مباشرة في مراجعة القوائم المالية ويشارك بصورة غير مباشرة في مهمة في تنفيذ مسؤولياتهم، وهناك أطراف آخرون مثل المشرعون والقانونيون والعملاء ومحللو النظم الذين لهم تأثير على نظم الرقابة الداخلية بالرغم من كونهم غير مسؤولين عن نظام الرقابة الداخلية، يتضح مما سبق أن

[1] محمد سمير أحمد، مرجع سابق، ص- ص49-50.-

مسؤولية تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية هي ليست مسؤولية فرد محدد بل مسؤولية كل فرد يعمل في المنشأة في جميع المستويات الوظيفية.[1]

2- مسؤولية المراجعة الداخلية في تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية:

نشاط المراجعة الداخلية هو جزء من بيئة الرقابة التي تنشئها الإدارة العليا وهي الوسيلة التي يتم بها تقييم مدى كفاءة وفاعلية وسائل وإجراءات وأساليب الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الإدارة.

أ-تعريف المراجعة الداخلية: مرت المراجعة الداخلية بعدة مراحل انتقلت فيها من التأكيد على المعايير وفحص أدلة الإثبات والجوانب المالية والاقتصار على خدمة الإدارة العليا فقط إلى تبني وجهة نظر جديدة توجه إلى الاهتمام بالمراجعة الإدارية ومراجعة العمليات والفاعلية وخدمة كل فرد في المنشأة.

وقد أصدر معهد المراجعين الداخليين عام 1999 تعريف المراجعة الداخلية الذي ينص على :

"المراجعة الداخلية هي نشاط موضوعي مستقل يهدف إلى التوكيد والتحسين المستمر للعمليات وتقديم الاستشارات والتوصيات ليضيف قيمة المنشأة ويحقق أهدافها عن طريق مدخل منظم للرقابة كما يساعد في تقييم الرقابة وتحسين تأثير إدارة المخاطر. وقد أظهر هذا التعريف بعض المفاهيم الجديدة التي لم تذكر في التعريفات السابقة وهي:

- التحسين المستمر(Improving operations): وهي إحدى الأهداف الحديثة التي تتجه إليها إدارة المراجعة الداخلية لتحسين عمليات المنشأة وزيادة فاعليتها وكفاءتها بدلا من التركيز على تقييم القوائم والجوانب المالية فقط.

- الاستشارات وتأكيد المراجعة(Assurance and consulting):لم تعد الأهداف التقليدية للمراجعة الداخلية كحماية الأصول والتأكد على سلامة إتباع نظم الرقابة الداخلية هي الأهداف الوحيدة للمراجعة الداخلية بل امتدت إلى تقديم الاستشارات للإدارة العليا ومجلس الإدارة وتأكيد جودة المراجعة.

- تحسين كفاءة إدارة المخاطر(Improve Effectiveness of risk management):ازداد اهتمام إدارة المراجعة الداخلية بقياس الخطر.

[1] محمد سمير أحمد، مرجع سابق، ص- ص50-52.-

ثانيا: القيود على فاعلية نظام الرقابة الداخلية:

وهناك مجموعة من القيود تعوق فاعلية نظام الرقابة الداخلية وهي:

1- تجاوز الإدارة العليا لاعتبارات الرقابة الداخلية: يمكن أن تقوم الإدارة العليا ببعض التجاوزات في نظم الرقابة عن طريق إرغام صغار الموظفين لتنفيذ أو قيد بعض العمليات الغير فعلية أو الوهمية ويعتبر تجاهل الإدارة العليا لإجراءات الرقابة من الأمور التي يصعب اكتشافها في ظل الإجراءات العادية للمراجعين الداخليين ولذلك يجب على المراجعين الداخليين بذل اهتمام خاص عند حدوث أي من هذه الحالات، لأن هذا يطرح سؤالا هاما حول مدى سلامة واستقامة الإدارة.

2- الأخطاء البشرية: نظام الرقابة يكون كفء بأداء الأشخاص الذين ينفذون الرقابة ويمكن حدوث الأخطاء البشرية بسبب بعض العوامل مثل (الإجهاد)، وذلك يجب على المراجع الداخلي الاهتمام بجودة أداء الأفراد العاملين بالمنشأة.

3- التواطؤ: يجب فصل الوظائف عن بعضها: أي عدم قيام شخص واحد بالعمل من البداية إلى النهاية ولكن هذا المبدأ يمكن أن يهدم بسبب التواطؤ بين الموظفين.

ويجب الإشارة إلى أن فاعلية نظام الرقابة الداخلية من الأمور المهمة التي يدخل في تقييمها مجموعة من المؤشرات سواء كانت كمية أو غير كمية، إن قياس المنافع الناتجة من الرقابة الداخلية بمقاييس غير كمية يجعلها خاضعة لتقديرات الإدارة.[1]

[1]- محمد سمير أحمد، مرجع سابق، ص- ص53-56.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بجزئيات تقييم دور نظام الرقابة الداخلية للبنوك في الحد من المخاطر المالية، بما أن البنوك تسعى للبقاء ومواكبة التقدم الاقتصادي عن طريق تطبيق نظام رقابة داخلية فعّال، يساعدها على مواجهة المخاطر التي تعيق نشاطها، وتحقيق أهدافها المتمثلة في الربحية والسيولة والأمان.

لهذا الغرض، قمنا بالتطرق إلى ماهية البنوك التجارية وماهية نظام الرقابة الداخلية، كما تطرقنا إلى التعريف بالمخاطر البنكية وعملية إدارتها، وفي الأخير قمنا بذكر دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف البنوك، واستنتجنا أن التصميم السيئ لنظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية، يؤدي إلى الفشل في مواجهة المخاطر.

الفصل الثاني

دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية

–دراســة تطبيقية–

تمهيد

عمدت الجزائر إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد والقرض. 90-10 وكذلك المرسوم الرئاسي 11-03 المعدل لقانون النقد والقرض وذلك بقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم من أجل منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية وبالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك.

لإسقاط الجانب النظري على التطبيقي قصد فهم الموضوع بشكل جيد ارتأينا أن يكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904– محل دراستنا الميدانية ، ولهذا سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

أولا: التعريف بميدان الدراسة وسنتطرق إلى نشأة البنك، النشاط والهيكل التنظيمي للبنك، بالإضافة إلى منهجية الدراسة وأخيرا تقييم متغيرات الدراسة وتفسير النتائج.

المبحث الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

سنتطرق الى لمحة حول نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عموما والمتواجد بمقر الجزائر العاصمة، و الى البنك المتواجد بالولاية، بعدها سنتطرق الى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة 904– الموجود بولاية المسيلة، حيث تم الحصول على هذه المعلومات من البنك محل الدراسة، وبعده الى تحليل الدراسة.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): "هو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، حيث أصبح عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل".

ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك Bank Rsalmanach لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و668 عالميا من أصل 4100 بنك.

وبموجب المرسوم رقم 82-106 الصادر في 11 جمادى الأول 1402 هجري، الموافق لـ: 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982تم تحديد التكوين الأساسي للبنك (BADR) باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000 دج ويعتبر زبونه الشخص الطبيعي والمعنوي.

المطلب الثاني: المؤسسة الفرع محل الدراسة – وكالة المسيلة 904–:

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع تقع وكالة المسيلة 904 في الحي الإداري وسط المدينة يحدها شرقا البريد الجزائري، وغربا الشركة الوطنية للتأمين و صندوق الضمان الاجتماعي، شمالا المجلس القضائي، وجنوبا حي 24مسكن، تبعد عن الجامعة بحوالي 2 **كلم**.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة904:يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسئولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

1-المديرية: يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسئول

الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

2- نيابة المديرية: نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

3- الأمانة العامة: السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر وارد.

4- وظيفة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، و العمليات المتعلق بالعملة الأجنبية.

5- وظيفة الصندوق: تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية و يضم كل من:

* فرع الشيك: يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك.

* فرع التمويل: يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

* غرفة المقاصة: في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي .

6- وظيفة الحسابات: تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية.

7– وظيفـة القـروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض مقابل ضمانات .

8– وظيفـة الاستشـارة القانونيـة والمنازعـات: تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم.

9–وظيفـة الاسـتغلال: تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات و اكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية).

10– وظيفـة المراقبـة والميزانيـة: هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، وأخرى مسيرة من طرف المديرية العامة.

***مبررات اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904 لدراسة الحالة:**

1- الإجراءات المتخذة من طرف البنك لمواجهة المخاطر.
2- فعالية نظام الرقابة الداخلية المتخذة من طرف البنك.
3- إمكانية البحث في الموضوع.
4- الموقع الذي يحتله البنك حيث أنه يقع وسط المدينة وقربه من الجامعة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.

المطلب الأول: حدود الدراسة.

المجــال الزمنــي: قمنــا بالدراســة ببنــك الفلاحــة والتنميــة الريفيــة بتــاريخ 2017/04/10 إلــى غايــة 2017/04/20.

مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبالنسبة لعينة البحث فقد ارتأينا أن تكون عبارة عن عينة مستهدفة تمس فقط إطارات البنك(إطار إداري، إطار محاسبي مالي)، وقمنا بتوزيع 36 استمارة تم استرجاعها كلها.

المطلب الثاني: مصادر وأساليب جمع المعلومات.

أولا:المصادر: تم الاعتماد على البيانات الأولية والثانوية في جمع البيانات والمعلومات وذلك كما يلي:

أ– البيانات الأولية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات الشخصية مع المكلفين المختصين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

–وكالة المسيلة904– والذين لهم علاقة بالموضوع المعالج.

وكذا من خلال تصميم استبانه وتوزيعها على عينة من مجتمع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS.V19 (statistical package for social science)، وذلك بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

ب– البيانات الثانوية: تم الحصول عليها من خلال الإطلاع على الكتب والأبحاث المتعلقة بأثر الرقابة الداخلية في التحكم في المخاطر البنكية.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

للإجابة على أسئلة البحث واختبار صحة الفرضيات،تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSSV.19 من خلال الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

* **جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية:** لتمثيل :

– الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.

* **المتوسطات الحسابية :** وذلك لحساب القيمة التي يعطيها أفراد العينة لكل عبارة من عبارات المحاور والمتوسط الحسابي العام لكل محور

* معامل الارتباط ألفاكرونباخ: لمعرفة ثبات عبارات الاستمارة.

* اختبار كلمجروف-سمر نوف Z: للتأكد من خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي.

* معامل الصدق : وذلك لقياس صدق أداة البحث.

* اختبار t: لاختبار الفرضيات.

* معامل الارتباط r لبيرسون : لمعرفة قوة العلاقة بين المتغيرات.

* المتوسط الحسابي الفرضي(النظري): بما أن المتوسط الحسابي من تدرج خماسي، فان قيمة المتوسط الحسابي الفرضي للإجابات المقترحة هو:

(5+4+3+2+1)/5=3، وبالتالي فالمتوسط الحسابي الفرضي يأخذ القيمة(3).

المطلب الثالث: أدوات الدراسة.

دعما للدراسة النظرية ومن أجل استيفاء الدراسة الميدانية ولإثبات صحة الفرضيات قمنا بالاعتماد على مجموعة أدوات البحث العلمي لجمع المعلومات اللازمة وهي كما يلي:

أولا- المقابلة: باعتبار أن المقابلة من بين أهم أدوات البحث العلمي فقد قمنا باستخدامها للحصول على المعلومات التي نحتاجها في دراستنا، إذ اعتمدنا على المقابلة في عدة مراحل من الدراسة.

المرحلة الأولى: توزيع الاستبيان

المرحلة الثانية : تجميع المعلومات: عن البنك الذي قمنا بمعرفة مبادئ تصميم الرقابة الداخلية للبنك وأهم الاعتبارات المأخوذة في ذلك.

المرحلة الثالثة: تقييم نظام الرقابة الداخلية للتحكم في المخاطر في البنك.

تم استخدام المقابلة في هذه المرحلة من أجل الإطلاع على المعلومات المتعلقة بتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك.

ثانيا: الاستبيان: تعتبر الاستمارة من أهم وسائل جمع البيانات، وقد قمنا بالاستعانة بها لاختبار فرضيات الدراسة وتتكون من خمسة محاور:

-**المحور الأول:** المعلومات الشخصية و الوظيفية(السن، الجنس، المؤهل التعليمي، المهنة الحالية، الأقدمية)، يهدف هذا الجزء إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والوظيفية لموظفي المؤسسة.

- **المحور الثاني:** معلومات حول تصميم نظام الرقابة الداخلية في البنك حيث يهدف هذا الجزء إلى التعرف على مبادئ تصميم نظام الرقابة الداخلية وأهم المكونات والمقومات المعتمدة في ذلك، حيث تضمن (11)عبارات.

– **المحور الثالث:** معلومات حول تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية حيث يتناول الخصائص المتعلقة بسلامة وموثوقية نظام الرقابة الداخلية للبنك ويتضمن (12) عبارات.

المحور الرابع: يتناول عملية إدارة المخاطر البنكية و يتضمن على (10) عبارات.

المحور الخامس: فيه معلومات حول أثر ودور نظام الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر، ويتضمن (10) عبارات.

وتحتوي الاستمارة على 48 سؤالا،كما هو موضح في الملحق.

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (01): درجات مقياس سلم ليكرت

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

5– صدق وثبات أداة الدراسة

أولا: صدق أداة الدراسة: يقصد بصدق الأداة قدرة الاستبانة على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها، وللتحقق من صدق استبانة هذا البحث نعتمد على ما يلي:

أ– صدق المحتوى أو الصدق الظاهري:للتحقق من صدق محتوى أداة البحث، والتأكد من أنها تخدم أهدافه، تم عرض الاستبانة على هيئة من المحكمين من الأساتذة المختصين في مجال علوم الإقتصادية وعلوم التجارية بجامعة محمد بوضياف –المسيلة– كما هو موضح في الملحق، لدراسة الاستبانة، وإبداء رأيهم فيها من حيث مدى مناسبة العبارات للمحتوى، ومدى كفاية أداة البحث من حيث عدد العبارات، وشموليتها، أو أية ملاحظات أخرى يرونها مناسبة، وثم القيام بدراسة ملاحظات المحكمين واقتراحاتهم، وأجريت تعديلات على ضوء توصيات وآراء هيئة التحكيم لتصبح أكثر تحقيقا للأهداف البحث، وقد اعتبر أن الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المطلوبة هو بمثابة الصدق الظاهري، صدق محتوى الأداة.

ب– صدق المحك:تم حساب معامل صدق المحك من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات" ألفاكرونباخ"، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (02)، إذ نجد أن معامل الصدق الكلي لأداة البحث بلغ (0.95) وهو معامل مرتفع جدا، ومناسب لأغراض هذا البحث، كما نلاحظ أيضا أن جميع معاملات

الصدق المتعلقة بالأبعاد كبيرة جدا، وهذا يمكننا القول أن جميع عبارات البحث هي صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانيا: ثبات الأداة:ويقصد بها مدى الحصول على نفس النتائج، أو نتائج متقاربة لو كرر البحث في ظروف متشابهة باستخدام الأداة نفسها، وفي هذا البحث تم قياس أداة البحث باستخدام معامل الثبات" ألفا كرونباخ"، الذي يحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى 0.60، حيث كانت النتائج كما يلي:

الثبات باستخدام Cronbach's Alpha، الصدق الظاهري=جذر الثبات

جدول رقم (02): معاملات الصدق والثبات ألفا كرونباخ

الرقم	عنوان المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
01	**تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية**	11	**0.746**	**0.863**
02	**تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية**	**12**	**0.812**	**0.901**
03	**عملية إدارة المخاطر البنكية**	**10**	**0.798**	**0.893**
04	**أثر نظام الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية**	**10**	**0.796**	**0.892**
الكلي		**43**	**0.912**	**0.954**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSSV.19

فمن خلال الجدول نلاحظ أن معامل الثبات الكلي لأداة البحث بلغ (0.954) وهو معامل ثبات مرتفع جدا ومناسب لأغراض البحث، كما أن جميع معاملات الثبات المتعلقة بالمحورين مرتفعة جدا، وهذا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة البحث.

المبحث الثالث: تقييم متغيرات الدراسة وتفسير النتائج.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة: فيما يلي سنتطرق إلى:

1– خصائص أفراد عينة البحث حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية.

الجدول رقم(03):خصائص أفراد عينة البحث حسب السن

السن		
	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	1	2.78%
بين 25 و 40 سنة	28	77.78%
أكبر من 40 سنة	7	19.44%
المجموع	36	100.00%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSSV.19

الجدول رقم(04): خصائص أفراد عينة البحث حسب الجنس.

الجنس		
	التكرار	النسبة
ذكر	18	50.00%
أنثى	18	50.00%
المجموع	36	100.00%

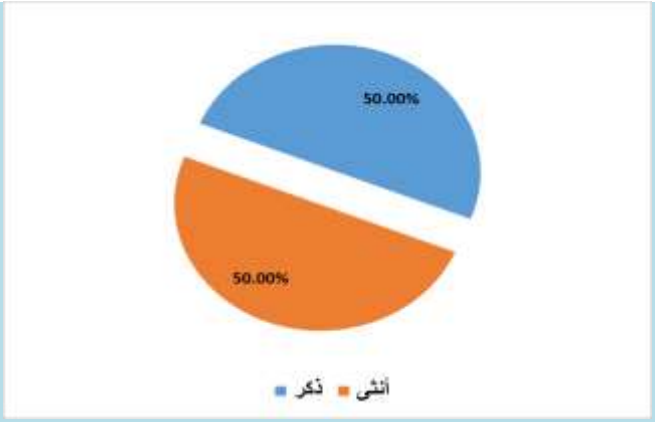

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSSV.19

الجدول رقم(05):خصائص أفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي.

المؤهل_العلمي		
	التكرار	النسبة
ثانوي	4	11.11%
جامعي	30	83.33%
أخرى	2	5.56%
المجموع	36	100.00%

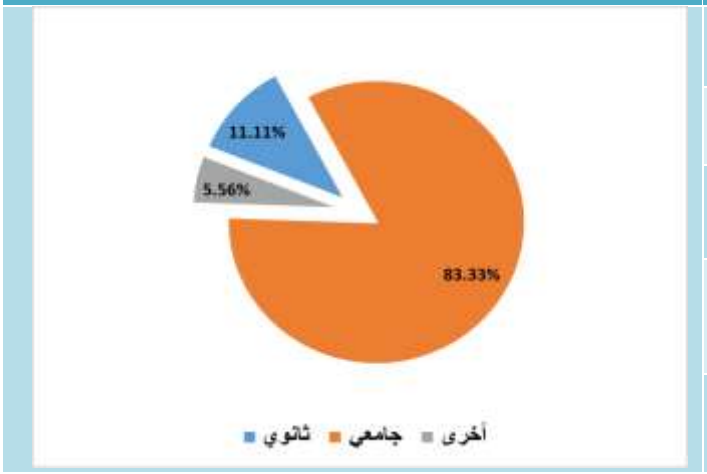

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSSV.19

الجدول رقم(06): خصائص أفراد عينة البحث حسب المهنة الحالية.

المهنة_الحالية		
	التكرار	النسبة
إداري	19	52.78%
تقني	2	5.56%
إطار	15	41.67%
المجموع	36	100.00%

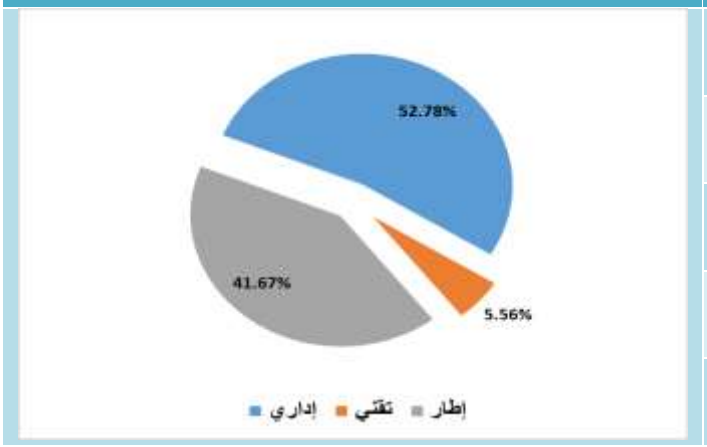

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSSV.19

الجدول رقم(07): خصائص أفراد عينة البحث حسب الخبرة.

الأقدمية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	8	22.22%
من 5-10 سنوات	14	38.89%
أكثر من 10 سنوات	14	38.89%
المجموع	36	100.00%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSSV.19

الجدول رقم(08): خصائص أفراد عينة البحث حسب مجموع المتغيرات الشخصية والوظيفية.

فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية%
مجموع خصائص العينة	**37**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSSV.19

نلاحظ من خلال الجدول أن خصائص أفراد عينة الدراسة جاءت كما يلي:

* **من حيث السن:** نلاحظ تباين أعمار أفراد عينة الدراسة وأن الفئة العمرية الأكثر تكرارا في عينة الدراسة هي الفئة العمرية التي تتراوح بين 25-40 سنة حيث احتلت نسبة (77,78%)، تليها الفئة العمرية أكبر من 40 سنة بلغت نسبتها بـ(19,44%)، في حين بلغت الفئة أقل من 25 سنة نسبة(2,78%)، وهذا يدل على أن البنك يهتم بعملية استقطاب وتوظيف الفئة العمرية المتوسطة، **من حيث الجنس:**يتضح أن غالبية أفراد العينة متساوي حيث بلغت نسبة الذكور و الإناث (50%)، **بالنسبة للمؤهل العلمي:**فإن النسبة الأكبر للأفراد ذوي المستوى الجامعي حيث بلغت نسبة (83,33%)، وأن (11,11 %) لمستوى الثانوي، و(5,56%) لمستويات أخرى، أي أن معظم أفراد العينة لديهم مستوى جامعي وهذا ما يزيد من أهمية البحث والنتائج المتوصل إليها، **أما بالنسبة المهنة الحالية:** تمثل نسبة (52,78%) من المبحوثين إداريين، أما (41,67%) يمثلون إطارات ونسبة (5,56%) من التقنيين، **وفيما يخص الأقدمية(الخبرة):**نجد أن (38,89%) من المبحوثين تتراوح عدد سنوات خبرتهم العملية

من 05 إلى 10 سنوات وأكثر من 10 سنوات، وأن (22,22%) من المبحوثين أقل من 05 سنوات. وهذا يدل على أن المؤسسة تحتفظ أيضا بالموارد البشرية ذات الخبرة العالية.

2– اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف– سمرنوف)

للتعرف على أن البيانات بإجابات أفراد العينة المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، تم استخدام اختبار(Kolmogrov-Smimov Z)، وهو اختبار ضروري في حالة الاختبارات المعلمية التي تشترط أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ومن خلال النتائج الموجودة في الجداول الخاصة بالمحاور تبين أن قيمة (Z) المحسوبة أكبر من الجدولية وقيمة مستوى الدلالة أو القيمة الاحتمالية (Sig) بالنسبة لكل محور أكبر من (0,05)، إذا هي دالة إحصائيا على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي كما هو موضح في الجدول رقم (09):

جدول رقم (09): اختبار التوزيع الطبيعي

الرقم	عنوان المحور	عدد العبارات	قيمة (z)	مستوى المعنوية(Sig)
01	**تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية**	11	**0.634**	**0.816**
02	**تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية**	**12**	**0.530**	**0.942**
03	**عملية إدارة المخاطر البنكية**	**10**	**0.631**	**0.821**
04	**أثر نظام الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية**	**10**	**0.678**	**0.748**
الكلي		43	**0.674**	**0.754**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS V.19

3– تحليل بيانات الاستبانة:

في هذا العنصر سوف نقوم بتحليل مستوى الإجابة عن أسئلة البحث، حيث تم استخدام أدوات الإحصاء الوصفي باستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري(على مقياس ليكرت الخماسي) لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الاستبانة، وقد تقرر أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة من (1-2.59)دالا على مستوى منخفض من القبول، ومن(2.60-3.39) دالا

على مستوى متوسط، ومن (3.40–4.20) دالا على مستوى مرتفع، وذلك من أجل الإجابة على السؤال التالي: كيف يساهم نظام الرقابة الداخلية الفّعال في مواجهة المخاطر البنكية؟؟ والجدول التالي يوضح ذلك:

المحور الأول: محور تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة البحث عن مساهمة نظام الرقابة الداخلية الفّعال في مواجهة المخاطر البنكية.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig)	الأهمية النسبية	مستوى القبول
1	الرقابة الداخلية وظيفة إدارية تقوم بالإشراف والمتابعة البنكية المستمرة بهدف الكشف عن الانحرافات وتصحيحها.	4.250	39,281	39,281	.0000	1	دال
2	تعتبر الرقابة الإدارية نوع من أنواع الرقابة الداخلية المطبقة في البنك.	4.028	47,731	47,731	.0000	3	دال
3	يعد الدليل المحاسبي من بين مقومات الرقابة الداخلية المحاسبية في البنك.	3.972	30,789	30,789	0.000	4	دال
4	يعتبر توفر موظفين أكفاء من مقومات الرقابة الداخلية في البنك.	4.139	31,107	31,107	.0000	2	دال
5	هناك مشاركة في تصميم نظام الرقابة الداخلية في البنك.	3.083	18,566	18,566	.0000	10	دال
6	تحقيق أهداف الرقابة الداخلية البنكية يضمن تحقيق أهداف البنك.	3.667	23,763	23,763	.0000	6	مرتفع
7	يمنح التصميم الجيد لنظام الرقابة	4.028	28,610	28,610	.0000	3	مرتفع

	الداخلية البنكية إمكانية الكشف المبكر عن الأخطار.						
8	تصميم نظام رقابة داخلية ضعيف يؤدي إلى فشل البنك.	**3.861**	**26,722**	**26,722**	**.0000**	**5**	مرتفع
9	يستعين البنك بمختصين في تصميم نظام الرقابة الداخلية مما يزيد من جودة النظام.	**3.250**	**20,159**	**20,159**	**.0000**	**9**	متوسط
10	فشل نظام الرقابة الداخلية في البنك ناتج عن عدم الأخذ بعين الاعتبار لمبادئ تصميم النظام.	**3.556**	**30,711**	**30,711**	**00.00**	**8**	مرتفع
11	يساهم نظام الرقابة الداخلية في خلق الدافعية لدى موظفي البنك.	**3.639**	**30,190**	**30,190**	**0.000**	**7**	مرتفع
مبادئ تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية		**3.770**	**0.429**	**52,745**	**0.000**		مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.19

من خلال عرض النتائج المبينة في الجدول رقم (10) تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات المحور الأول بلغ (3.770) وقيمة t المحسوبة (52.745) ومستوى الدلالة (0,000) أقل من (0,05) مما يدل على أن آراء أفراد مجتمع الدراسة على عبارات محور تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية جاءت محايدة وجاء في الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية.

وسنحاول معرفة الآراء وتحليلها بالترتيب التنازلي حسب المتوسط الحسابي:

– الفقرة رقم(01) احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.250)، وبلغت القيمة الاحتمالية (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0,05)، مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على أن الرقابة الداخلية وظيفة إدارية تقوم بالإشراف والمتابعة البنكية المستمرة بهدف الكشف عن الانحرافات وتصحيحها..

– واحتلت الفقرة رقم (04) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.139) وبلغت القيمة الاحتمالية (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0,05) مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على الفقرة التي مفادها بأنه يعتبر توفر موظفين أكفاء من مقومات الرقابة الداخلية في البنك..

– الفقرتين رقم (02) و(07)احتلتا المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.028) وبلغت القيمة الاحتمالية(0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة(0,05)، مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على الفقرتين اللتان مفادهما "تعتبر الرقابة الإدارية نوع من أنواع الرقابة الداخلية المطبقة في البنك" و" يمنح التصميم الجيد لنظام الرقابة الداخلية البنكية إمكانية الكشف المبكر عن الأخطار".

– وقد جاءت الفقرة رقم (03) بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.972) وبلغت القيمة الاحتمالية (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0,05)، مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على الفقرة التي تنص على أنه يعد الدليل المحاسبي من بين مقومات الرقابة الداخلية المحاسبية في البنك.

– الفقرة رقم (08) احتلت المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.861)وبلغت القيمة الاحتمالية (0,000)وهي أقل من مستوى الدلالة (0,05)، مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون في آرائهم على الفقرة التي مفادها تصميم نظام رقابة داخلية ضعيف يؤدي إلى فشل البنك.

– الفقرة رقم (06) احتلت المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.667) وبلغت القيمة الاحتمالية (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0,05) مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون في آرائهم على أن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية البنكية يضمن تحقيق أهداف البنك.

كما احتلت الفقرة رقم (11) المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (3.639) وبلغت القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0,05)، مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون في آرائهم حول الفقرة التي مفادها أن يساهم نظام الرقابة الداخلية في خلق الدافعية لدى موظفي البنك.

أما الفقرة رقم (10) فقد احتلت المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي(3.556) وبلغت القيمة الاحتمالية (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0,05)، مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة يوافقون على الفقرة التي مفادها أنه فشل نظام الرقابة الداخلية في البنك ناتج عن عدم الأخذ بعين الاعتبار لمبادئ تصميم النظام.

وقد احتلت الفقرة رقم (09)المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره (3.250)، وبلغت القيمة الاحتمالية (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0,05)، مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة محايدون في إجابتهم على الفقرة التي تنص على أنه يستعين البنك بمختصين في تصميم نظام الرقابة الداخلية مما يزيد من جودة النظام.

أما الفقرة رقم (05) فقد احتلت المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.083) وبلغت القيمة الاحتمالية (0,000) وهي أكبر من (0,05)، مما يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة محايدون على أن هناك مشاركة في تصميم نظام الرقابة الداخلية في البنك.

المحور الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية.

جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة البحث عن مساهمة نظام الرقابة الداخلية الفّعال في مواجهة المخاطر البنكية.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig)	الأهمية النسبية	مستوى القبول
1	يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحقيق استقرار البنك.	4.083	0.692	35,415	0.000	2	مرتفع
2	يجب أن يتحلى الأشخاص القائمين على العملية الرقابية بالكفاءة والمؤهل العلمي والخبرة المهنية.	4.500	0.561	48,162	0.000	1	مرتفع
3	حتى يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا يجب أن يكون واضحا وسهل الفهم.	4.083	0.806	30,389	0.000	2	مرتفع
4	عندما تكون الرقابة الداخلية مستمرة يكون نظام الرقابة الداخلية فعّال.	3.944	0.715	33,104	0.000	4	مرتفع
5	يهتم نظام الرقابة الداخلية في البنك بتقييم المخاطر.	3.667	0.862	25,525	0.000	7	مرتفع

6	المسؤول عن تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في البنك هم المراجعون الداخليون.	**3.389**	**0.903**	**22,511**	**0.000**	**10**	متوسط
7	يعتبر نظام الرقابة الداخلية مساعد في إتخاذ القرار في البنك.	**3.778**	**0.832**	**27,247**	**0.000**	**6**	مرتفع
8	التواطؤ بين العمال يعيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية البنكية.	**4.000**	**1.042**	**23,033**	**0.000**	**3**	مرتفع
9	تساهم الأخطاء البشرية في إعاقة فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك.	**3.472**	**1.207**	**17,263**	**0.000**	**8**	مرتفع
10	تعتبر التقارير الدورية من أهم التقارير التي يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية أثناء عملية التطبيق.	**3.861**	**0.798**	**29,020**	**0.000**	**9**	مرتفع
11	لتحسين نظام الرقابة الداخلية البنكية يجب إعادة تصميم نظام جديد.	**3.667**	**0.926**	**23,763**	**0.000**	**7**	مرتفع
12	يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك دوريا.	**3.444**	**0.909**	**22,748**	**0.000**	**9**	مرتفع
تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية.		**3.824**	**.4960**	**46,266**	**0.000**		**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.19

نلاحظ من خلال الجدول رقم(11) أن تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة له، إذ أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة البحث بلغ (3.824)، ووفقا لمقياس الدراسة فان تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة البحث أن عبارات هذا المحور تشكل قبولا مرتفعا، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.389–4.500)، وكان أعلى متوسط حسابي للعبارة الثانية (4.500) التي تشير إلى أن يجب أن يتحلى الأشخاص القائمين على العملية الرقابية بالكفاءة والمؤهل العلمي والخبرة المهنية، بينما كان أقل متوسط حسابي للعبارة السادسة (3.389) التي تشير المسؤول عن تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في البنك هم المراجعون الداخليون.

المحور الثالث: إدارة المخاطر البنكية

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة البحث عن كيفية مساهمة نظام الرقابة الداخلية الفّعال في مواجهة المخاطر البنكية.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig)	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	تعتبر المخاطر الائتمانية الأكثر شيوعا في البنك.	3.722	0.882	25,324	0.000	8	مرتفع
02	تعني عملية إدارة المخاطر مراقبة الأخطار البنكية.	3.861	0.762	30,415	0.000	4	مرتفع
03	عند تحديد الأخطار البنكية يتم تحديد أسبابها.	3.889	0.919	25,392	0.000	3	مرتفع
04	تكمن أهمية تقسيم المخاطر في تحديد نقاط القوة والضعف.	3.806	0.856	26,678	0.000	5	مرتفع
05	درجة تأثير نظام الرقابة الداخلية للكشف المبكر عن المخاطر البنكية ضعيف.	3.278	0.914	21,523	0.000	10	متوسط
06	الحل الأنسب للبنك لمواجهة المخاطر هو تجنبها.	3.778	1.124	20,165	0.000	6	مرتفع
07	عندما تكون عملية إدارة المخاطر مستمرة تكون فعالة.	4.000	0.676	35,496	0.000	1	مرتفع
08	تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى توقيف الخطر القادم.	3.917	0.874	26,881	0.000	2	مرتفع
09	المراد من نظام إدارة المخاطر هو القضاء عليها نهائيا.	3.417	1.025	20,006	0.000	9	مرتفع
10	تتمثل الخطوات التي يعتمدها البنك في إدارة المخاطر في تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر دون الاستغناء عن أحدها.	3.750	0.806	27.908	0.000	7	مرتفع
إدارة المخاطر البنكية		**3.742**	**0.531**	**42.281**	**0.000**		**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.19

نلاحظ من خلال الجدول أن إدارة المخاطر البنكية جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية المعطاة لـه، إذ أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة البحث بلغ (3.742)، ووفقا لمقياس الدراسة فان إدارة المخاطر البنكية يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة البحث أن عبارات هذا المحور تشكل قبولا مرتفعا، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.417-4.000)، وكان أعلى متوسط للعبارة السابعة (4.000) التي تشير إلى أنه عندما تكون عملية إدارة المخاطر مستمرة تكون فعالة، بينما كان أقل متوسط للعبارة التاسعة (3.417) التي تشير إلى أن المراد من نظام إدارة المخاطر هو القضاء عليها نهائيا.

المحور الرابع: أثر الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية.

جدول رقم (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة البحث عن مساهمة نظام الرقابة الداخلية الفّعال في مواجهة المخاطر البنكية.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig)	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	يعتبر التنوع في منح القروض من بين الإجراءات التي يتخذها نظام الرقابة الداخلية للحد من المخاطر البنكية.	**3.861**	**0.931**	**24,896**	**0.000**	**3**	مرتفع
02	يعتبر التسيير الوقائي أفضل إجراء للحد من المخاطر البنكية.	**3.917**	**0.732**	**32,107**	**0.000**	**2**	مرتفع
03	إجراء مقارنة بين إجراءات الرقابة المطبقة في البنك مع إجراءات الرقابة المناظرة في البنوك المماثلة تساعد في التأكد من مدى جدوى إجراءاته.	**3.528**	**0.941**	**22,501**	**0.000**	**7**	مرتفع
04	إعادة النظر في خطط نظام الرقابة الداخلية كل نصف سنة يؤدي إلى الوصول إلى التقييم الدقيق لإجراءات الرقابة واكتشاف مخاطر التشغيل.	**3.694**	**0.668**	**33,161**	**0.000**	**6**	مرتفع

05	يلعب نظام الرقابة الداخلية دور متنبئ في احتمالات حدوث المخاطر البنكية.	**3.750**	**0.874**	**25,737**	**0.000**	**5**	مرتفع
06	تعتبر تقارير نظام الرقابة الداخلية البنكية ضرورية للكشف المبكر عن المخاطر.	**3.917**	**0.967**	**24,294**	**0.000**	**2**	مرتفع
07	احتواء التقرير على اقتراحات وحلول بديلة يزيد من فعالية النظام الرقابي لمواجهة المخاطر.	**4.139**	**0.833**	**29,800**	**0.000**	**1**	مرتفع
08	قيام نظام الرقابة الداخلية بالحد من المخاطر البنكية أمر مؤكد.	**3.750**	**0.937**	**24,005**	**0.000**	**5**	مرتفع
09	يمكن للبنك التنبؤ بالمخاطر دون اعتماده لنظام رقابة فعال.	**2.722**	**1.059**	**15,429**	**0.000**	**8**	متوسط
10	تصنف أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك لمواجهة المخاطر من الضرورة الملحة .	**3.806**	**0.856**	**26,678**	**0.000**	**4**	مرتفع
أثر الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية.		**3.708**	**0.527**	**42.248**	**0.000**		مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.19

نلاحظ من خلال الجدول أن أثر الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية جاء بالترتيب الرابع من حيث الأهمية النسبية المعطاة له، إذ أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة البحث بلغ (3.708) ، ووفقا لمقياس الدراسة فان أثر الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية يشير إلى نسبة قبول مرتفعة، كما نلاحظ من متوسطات إجابات أفراد عينة البحث أن عبارات هذا المحور تشكل قبولا مرتفعا، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.722–4.139)، وكان أعلى متوسط للعبارة السابعة (4.139) التي تشير إلى أن احتواء التقرير على اقتراحات وحلول بديلة يزيد من فعالية النظام الرقابي لمواجهة المخاطر، بينما كان أقل متوسط للعبارة التاسعة (2.722) التي تشير إلى أنه يمكن للبنك التنبؤ بالمخاطر دون اعتماده لنظام رقابة فعال.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الفرعية:

–الفرضية الأولى:« تحترم البنوك مبادئ تصميم نظام الرقابة الداخلية»

تم تحليل **محور تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية** في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة904– بولاية المسيلة والذي حصل على متوسط حسابي عام (3.770) وهو أكبر من المتوسط الفرضي الذي قيمته (3)، وهذا يعني أن البنوك تحترم مبادئ تصميم نظام الرقابة الداخلية بدرجة مرتفعة، وللتأكد من ذلك تم تطبيق اختبار t للعينة (One Sample T–Test) وكانت صياغة الفرضيات إحصائيا كما يلي:

H_0: تحترم البنوك مبادئ تصميم نظام الرقابة الداخلية .

H_1 : لا تحترم البنوك مبادئ تصميم نظام الرقابة الداخلية.

ويظهر الجدول رقم (14) نتائج الفرضية الأولى:

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة tالمحسوبة	مستوى المعنوية	قيمةt الجدولية	نتيجة الإختبار &=0.05	
						H_0	$_1H$
الكلي	**3.770**	**0.429**	**52.745**	**.0000**	**1.684**	**قبول**	**رفض**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.19

يتضح من خلال الجدول أن قيمة **t** المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة التي تنص على تحترم البنوك مبادئ تصميم نظام الرقابة الداخلية ، ويؤكد ذلك مستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد **(&=0.05)**.

من خلال قيم t المحسوبة لكل عبارة من هذا المحور تم التوصل إلى النتائج التالية:

* الرقابة الداخلية وظيفة إدارية تقوم بالإشراف والمتابعة البنكية المستمرة بهدف الكشف عن الانحرافات وتصحيحها.

*تعتبر الرقابة الإدارية نوع من أنواع الرقابة الداخلية المطبقة في البنك.

*يعد الدليل المحاسبي من بين مقومات الرقابة الداخلية المحاسبية في البنك.

*يعتبر توفر موظفين أكفاء من مقومات الرقابة الداخلية في البنك.

* هناك مشاركة في تصميم نظام الرقابة الداخلية في البنك.
* الأهداف المراد تحقيقها تتلاءم مع الموارد المتاحة في المؤسسة.
* تحقيق أهداف الرقابة الداخلية البنكية يضمن تحقيق أهداف البنك.
* يمنح التصميم الجيد لنظام الرقابة الداخلية البنكية إمكانية الكشف المبكر عن الأخطار.
* تصميم نظام رقابة داخلية ضعيف يؤدي إلى فشل البنك.
* يستعين البنك بمختصين في تصميم نظام الرقابة الداخلية مما يزيد من جودة النظام.
* فشل نظام الرقابة الداخلية في البنك ناتج عن عدم الأخذ بعين الاعتبار لمبادئ تصميم النظام.
* يساهم نظام الرقابة الداخلية في خلق الدافعية لدى موظفي البنك.

–الفرضية الثانية:« يسمح تطبيق نظام رقابة داخلية فعال بمواجهة المخاطر البنكية ».

تم تحليل المحور المتعلق تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة904– بولاية المسيلة، والذي حصل على متوسط حسابي عام (3.824) و هو أكبر من المتوسط الفرضي الذي قيمته (3)، وهذا يعني أنه في البنك يسمح تطبيق نظام رقابة داخلية فعال بمواجهة المخاطر البنكية بدرجة مرتفعة، وللتأكد من ذلك تم تطبيق اختبار t ستودنت للعينة والاختبار من طرف واحد(One Sample T-Test)

H_0: يسمح تطبيق نظام رقابة داخلية فعال بمواجهة المخاطر البنكية.

H_1 : لا يسمح تطبيق نظام رقابة داخلية فعال بمواجهة المخاطر البنكية.

والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبارات:

ويظهر الجدول رقم (15) نتائج الفرضية الثانية:

الرقم	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة tالمحسوبة	مستوى المعنوية	قيمةt الجدولية	نتيجة الإختبار0.05=&	
						H_0	$_1H$
الكلي	**3.824**	**0.496**	**46.266**	**.0000**	**1.684**	**قبول**	**رفض**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.19

يتضح من خلال الجدول أن قيمة **t** المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يسمح تطبيق نظام رقابة داخلية فعال بمواجهة المخاطر، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية في المحور أقل من مستوى المعنوية المعتمد **(&=0.05).**

-الفرضية الثالثة:« يقوم البنك بمواجهة المخاطر التي تمس بسلامته واستقراره عند إتباعه خطوات الحد من المخاطر».

تم تحليل المحور المتعلق بإدارة المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة904- بولاية المسيلة، والذي حصل على متوسط حسابي عام (3.742) و هو أكبر من المتوسط الفرضي الذي قيمته (3)، وهذا يعني أن البنك يقوم بمواجهة المخاطر التي تمس بسلامته واستقراره عند إتباعه خطوات الحد من المخاطر بدرجة مرتفعة، وللتأكد من ذلك تم تطبيق اختبار t ستودنت للعينة والاختبار من طرف واحد (One Sample T-Test)

H_0: يقوم البنك بمواجهة المخاطر التي تمس بسلامته واستقراره عند إتباعه خطوات الحد من المخاطر.

H_1 : لا يقوم البنك بمواجهة المخاطر التي تمس بسلامته واستقراره عند إتباعه خطوات الحد من المخاطر.

الجدول رقم (16): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة tالمحسوبة	مستوى المعنوية	قيمةt الجدولية	نتيجة الاختبار&=0.05	
الكلي	3.742	0.531	42.281	0.000	1.684	H_0	H_1
						قبول	رفض

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.19

يتضح من خلال الجدول أن قيمة **t** المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة التي تنص على يقوم البنك بمواجهة المخاطر التي تمس بسلامته واستقراره عند إتباعه خطوات الحد من المخاطر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة904- بولاية المسيلة، ويؤكد ذلك مستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد **(&=0.05).**

– الفرضية الرابعة:« يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في مواجهة المخاطر البنكية وذلك باتخاذ إجراءات للكشف المبكر عنها ».

تم تحليل المحور المتعلق بأثر الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة904– بولاية المسيلة، والذي حصل على متوسط حسابي عام (3.708) و هو أكبر من المتوسط الفرضي الذي قيمته (3)، وهذا يعني أنه في البنك يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في مواجهة المخاطر البنكية وذلك باتخاذ إجراءات للكشف المبكر عن الأخطار التي تهدد البنك وتجنبها وبالتالي تصحيح الانحرافات بدرجة مرتفعة، وللتأكد من ذلك تم تطبيق اختبار t ستودنت للعينة والاختبار من طرف واحد (One Sample T-Test)

H_0: يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في مواجهة المخاطر البنكية وذلك باتخاذ إجراءات للكشف المبكر عنها.

H_1 : لا يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في مواجهة المخاطر البنكية وذلك باتخاذ إجراءات للكشف المبكر عنها .

ويظهر الجدول رقم (17) نتائج الفرضية الرابعة:

الرقم	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة tالمحسوبة	مستوى المعنوية	قيمةt الجدولية	نتيجة الإختبار&=0.05	
						H_0	$_1H$
الكلي	**3.708**	**0.527**	**46.248**	**.0000**	**1.684**	**قبول**	**رفض**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.19

يتضح من خلال الجدول أن قيمة **t** المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في مواجهة المخاطر البنكية وذلك باتخاذ إجراءات للكشف المبكر عنها، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية في المحور أقل من مستوى المعنوية المعتمد (**&=0.05**).

المطلب الثالث: دراسة الارتباط لمتغيرات الدراسة :

فيما يلي سنحاول تقدير العلاقة مابين المتغيرات وهذا من خلال معامل الارتباط الخطي لبيرسون r، إذ يسمح لنا بمعرفة مدى التنسيق مابين المغيرات حيث تتراوح قيمة rمابين 1+>r>1–، حيث تبين إشارته السالبة أو الموجبة طبيعة العلاقة العكسية أو الطردية مابين المغيرات وقيمته المطلقة تبين نسبته أو قوة الارتباط الخطي بينها والجدول التالي يبين مصفوفة الارتباط مابين المغيرات.

الجدول رقم (18): مصفوفة الارتباط مابين المتغيرات

		الكلي	تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية	تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية	إدارة المخاطر البنكية	أثر الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية
تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية	معامل الارتباط	**0.700****	1	0.480**	0.421*	0.410*
	مستوى الدلالة		.0000	.0000	.0000	.0000
	العينة		36	36	36	36
تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية	معامل الارتباط	**0.841****	.480**	1	.684**	.482**
	مستوى الدلالة		0.003		0	0.003
	العينة		36	36	36	36
إدارة المخاطر البنكية	معامل الارتباط	**0.869****	.421*	.684**	1	.663**
	مستوى الدلالة		0.011	0		0
	العينة		36	36	36	36
أثر الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية	معامل الارتباط	**0.794****	.410*	.482**	.663**	1
	مستوى الدلالة		0.013	0.003	0	
	العينة		36	36	36	36

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.19

من خلال الجدول تبين أنه:

– هناك علاقة ارتباط طردي قوي بين محور تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية وباقي المحاور يتراوح بين (0.480-0.421- 0.410) وبمستوى معنوية 0.000.

–هناك علاقة ارتباط طردي قوي لتصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية مع تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية قدر بـ0.480 وبمستوى معنوية 0.000.

–هناك علاقة ارتباط طردي قوي لتصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية مع إدارة المخاطر البنكية قدر بـ 0.421 وبمستوى معنوية 0.000.

– هناك علاقة ارتباط طردي قوي تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية مع أثر نظام الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية قدر بـ 0.410 وبمستوى معنوية 0.000.

– هناك علاقة ارتباط طردي قوي تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية مع تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية قدر بـ0.480 وبمستوى معنوية 0.000.

– هناك علاقة ارتباط طردي قوي تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية مع إدارة المخاطر البنكية قدر بـ 0.684 وبمستوى معنوية 0.000

– هناك علاقة ارتباط طردي قوي لتقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية مع أثر نظام الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية قدربـ0.482 وبمستوى معنوية 0.000

–هناك علاقة ارتباط طردي قوي إدارة المخاطر البنكية مع تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية قدر بـ0.421 وبمستوى معنوية 0.000

– هناك علاقة ارتباط طردي قوي لإدارة المخاطر البنكية مع تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية قدر بـ0.684 وبمستوى معنوية 0.000.

– هناك علاقة ارتباط طردي قوي لإدارة المخاطر البنكية مع أثر نظام الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية قدربـ0.663 وبمستوى معنوية 0.000.

– هناك علاقة ارتباط طردي قوي لأثر نظام الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية مع تصميم نظام الرقابة الداخلية قدربـ0.410 وبمستوى معنوية 0.000

– هناك علاقة ارتباط طردي قوي لأثر نظام الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية مع تقييم نظام الداخلية البنكية قدربـ0.482 وبمستوى معنوية 0.000.

– هنـاك علاقـة ارتبـاط طـردي قـوي لأثـر نظـام الرقابـة الداخليـة فـي مواجهـة المخـاطر البنكيـة مـع إدارة المخاطر البنكية قدربـ0.663 وبمستوى معنوية 0.000

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة 904– بولاية المسيلة بصفة عامة، حيث كان الهدف من الدراسة بصفة خاصة هو تحليل دور وكيفية مساهمة نظام الرقابة الداخلية –كنظام من الأنظمة الحديثة لمواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في البنوك– في مواجهة المخاطر البنكية بكل أنواعها، إذ يتضمن كل نوع طرق وإجراءات خاصة للحد منها، وقد اعتمدنا في تحليلنا هذا على المعلومات التي تلقينها من المقابلات مع رؤساء المصالح والإطارات ذات العلاقة بتصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية للبنك بالإضافة إلى نتائج الاستبيان.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها وبعد المرور على الخطوات اللازمة تم التوصل إلى تحليل نتائج الدراسة وخلاصتها التي كانت نتيجتها إيجابية في مواجهة نظام الرقابة الداخلية للمخاطر التي ترصد بالبنك.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه، اتضح أن النشاط البنكي برز كعامل فعال في الحياة الاقتصادية مما جعله يهتم بالمخاطر التي تهدد بقاءه من خلال تطبيق نظام رقابة داخلية يتسم بالفعالية ويساهم في مواجهة المخاطر و التغلب عليها.

إن نجاح عمل ونشـــاط البنوك في وقتنا الحاضـــر أصـــبح مرهونا بمدى فعالية ونجاعة نظام الرقابة الداخلية، ومدى احترامه لمبادئ تصـــميم النظام ومراعاة العناصـــر التي تعيقه، و نظرا لتعدد المخاطر وتزايدها، أصـــبح نظام الرقابة الداخلية والبنوك عنصران متلازمان ومتكاملان.

صعوبات الدراسة:

من بين العوائق التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة ما يلي :

1- صعوبة الحصول على موافقة البنك التجاري لدراسة الحالة.

2- تراخي عمال البنك التجاري محل الدراسة على ملء استمارات الاستبيان.

و من خلال دراستنا التطبيقية توصلنا إلى النتائج و الاقتراحات التالية:

أولا: النتائج

الفرضية الأول: تحترم البنوك مبادئ تصميم نظام الرقابة الداخلية .

الفرضية الثانية: يسمح تطبيق نظام رقابة داخلية فعال بتحقيق أهداف البنوك التجارية.

الفرضـــية الثالثة: يقوم البنك بمواجهة المخاطر التي تمس بســـلامة واســـتقراره عند إتباعه خطوات الحد من المخاطر.

الفرضية الرابعة: يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في مواجهة المخاطر البنكية وذلك باتخاذ إجراءات للكشف المبكر عن الأخطار التي تهدد البنك وتجنبها وبالتالي تصحيح الانحرافات.

ثانيا: التوصيات

1- ضرورة اعتماد البنوك لنظام رقابة داخلية ليساعدها في ممارسة أنشطتها وخدماتها.

2- أن يكون تصـــميم نظام الرقابة الداخلية يراعي مبادئ التصـــميم وأن ـــــنؤخذ بعين الإعتبار المكونات والمقومات والاستناد عليها.

3- الاعتمـاد على عمليـة إدارة المخـاطر التي تقوم بـالتعرف على الأخطـار وتقييمهـا ومراقبتهـا ووضـــع الإجراءات اللازمة لمواجهتها.

4- توعية الموظفين بنظام الرقابة الداخلية وتعريفهم بأهميته في المساهمة في مواجهة المخاطر البنكية.

5- ضرورة وجود تكامل بين أهداف البنك وأهداف نظام الرقابة الداخلية المصمم حتى نضمن التحقيق الفعال لأهداف البنك.

ومن خلال بحثنا هذا والدراسة الميدانية، يتضح لنا أن نظام الرقابة الداخلية لها دور كبير وفعال في مساعدة البنوك على مواجهة المخاطر.

وفي الأخير نرجو أننا وفقنا ولو بالقدر القليل على إزالة الغموض والإجابة على الإشكالية المطروحة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

***الكتب:**

1- العاني إيمان، "**البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

2- خالد أمين عبد الله:"**التدقيق والرقابة في البنوك**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى-2012.

3- خالد وهيب الراوي، " **العمليات المصرفية الخارجية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى1436ه-2015م.

4- سامر جلدة، "**البنوك التجارية و التسويق المصرفي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 1432 ه – 2011 م.

5- سمير الخطيب، " **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**"، منشأة المعارف جلال حزى وشركاه- الإسكندرية – مصر .

6- شقيري نوري موسى- محمود إبراهيم نور-وسيم محمد الحداد-سوزان سمير ذيب،"**إدارة المخاطر**"، الطبعة الأولى،2012، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن.

7- كارين أ.هورشر، "**أساسيات إدارة المخاطر المالية**"، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

8- محمد أحمد عبد النبي، "**الرقابة المصرفية**"، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن.، الطبعة الأولى – 2012 .

9- محمد سمير أحمد، "**الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 1429 هـ-2009م.

***مذكرات ماجيستير وماستر:**

1- أيمن زيد، "**إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل**"، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، سنة 2013.

2- برابح بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجيستير، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس.

3-بوطورة فضيلة، "**دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك**"،مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-،2006-2007.

4- بوعشة مبارك، "**إدارة المخاطر البنكية (مع إشارة خاصة للجزائر)**"، المركز الجامعي العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر.

5-عبد الله سعيد عبد الرؤوف عبد الرحمان، "**دور الإفصاح والشفافية في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على مستقبل التنمية للدول النامية**"، تمهيدي ماجستير محاسبة، جامعة المنوفية، مصر.

الملاحق

(الملحق 01): هيكل تنظيمي لمصرف تجاري

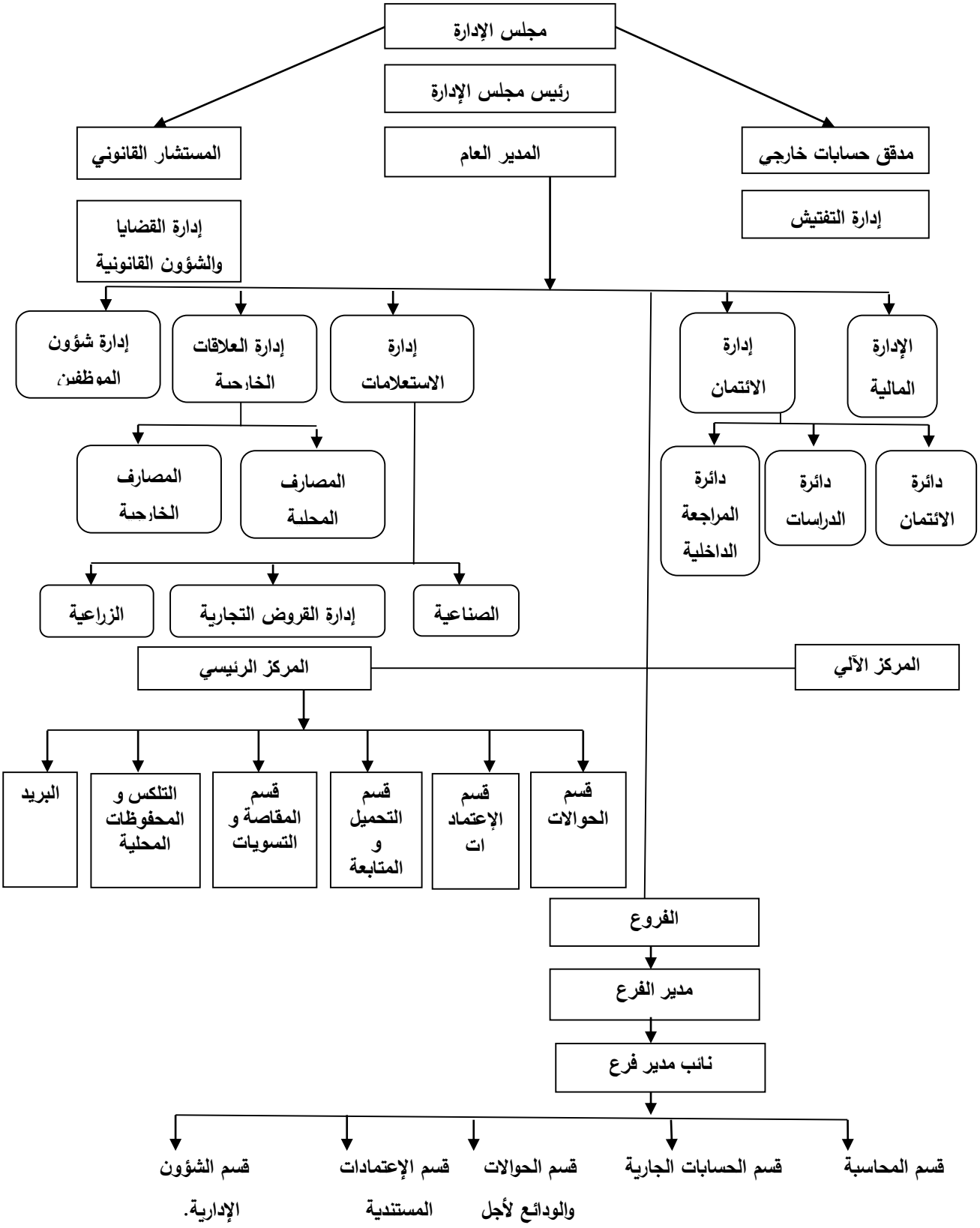

المصدر: خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.

(الملحق 02):مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية وأهم ملامح كل مرحلة

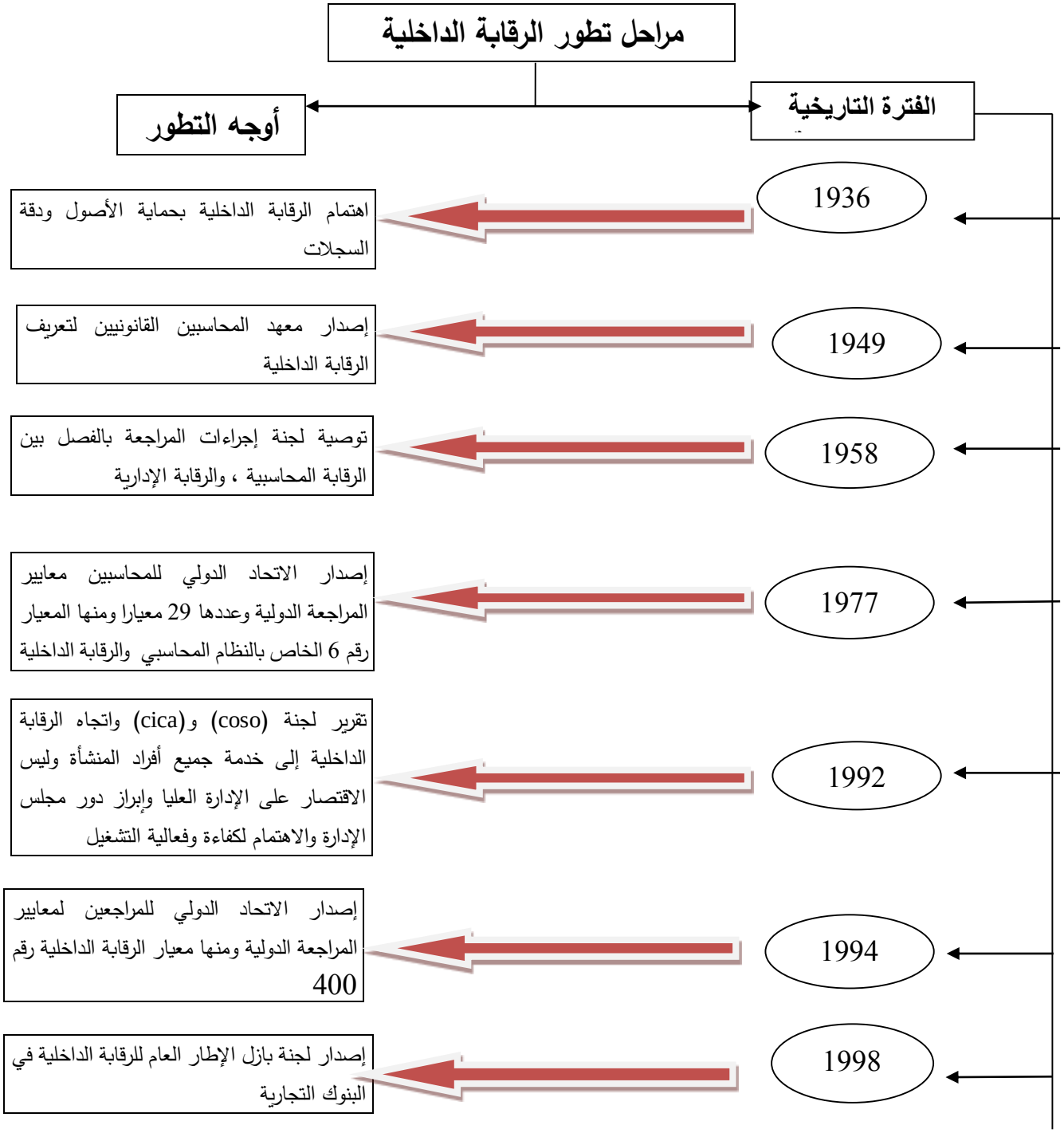

المصدر: محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

(الملحق 03):أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف

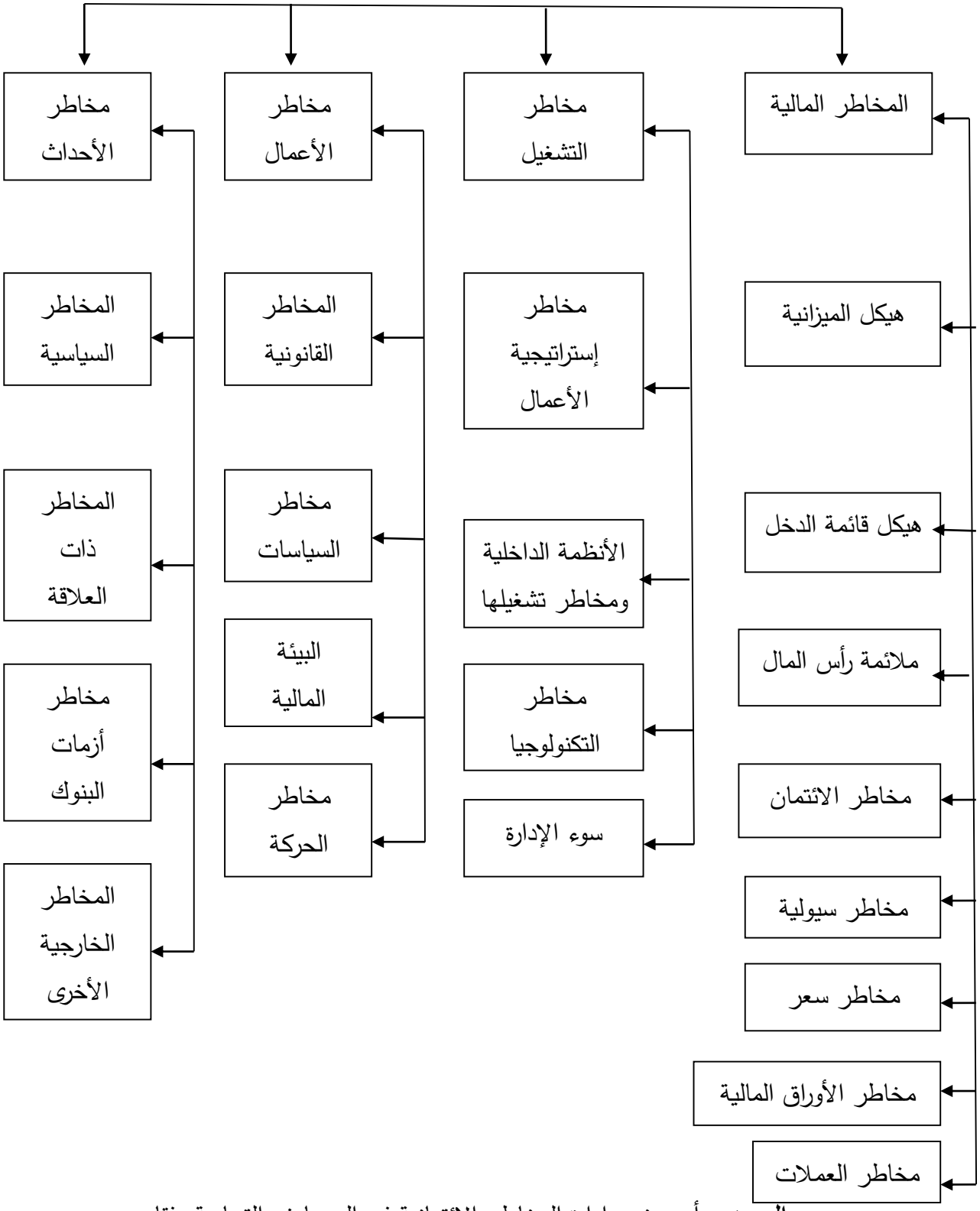

المصدر: أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، السنة 2013.

(الملحق 04) يمثل الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري للفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المسيلة 904

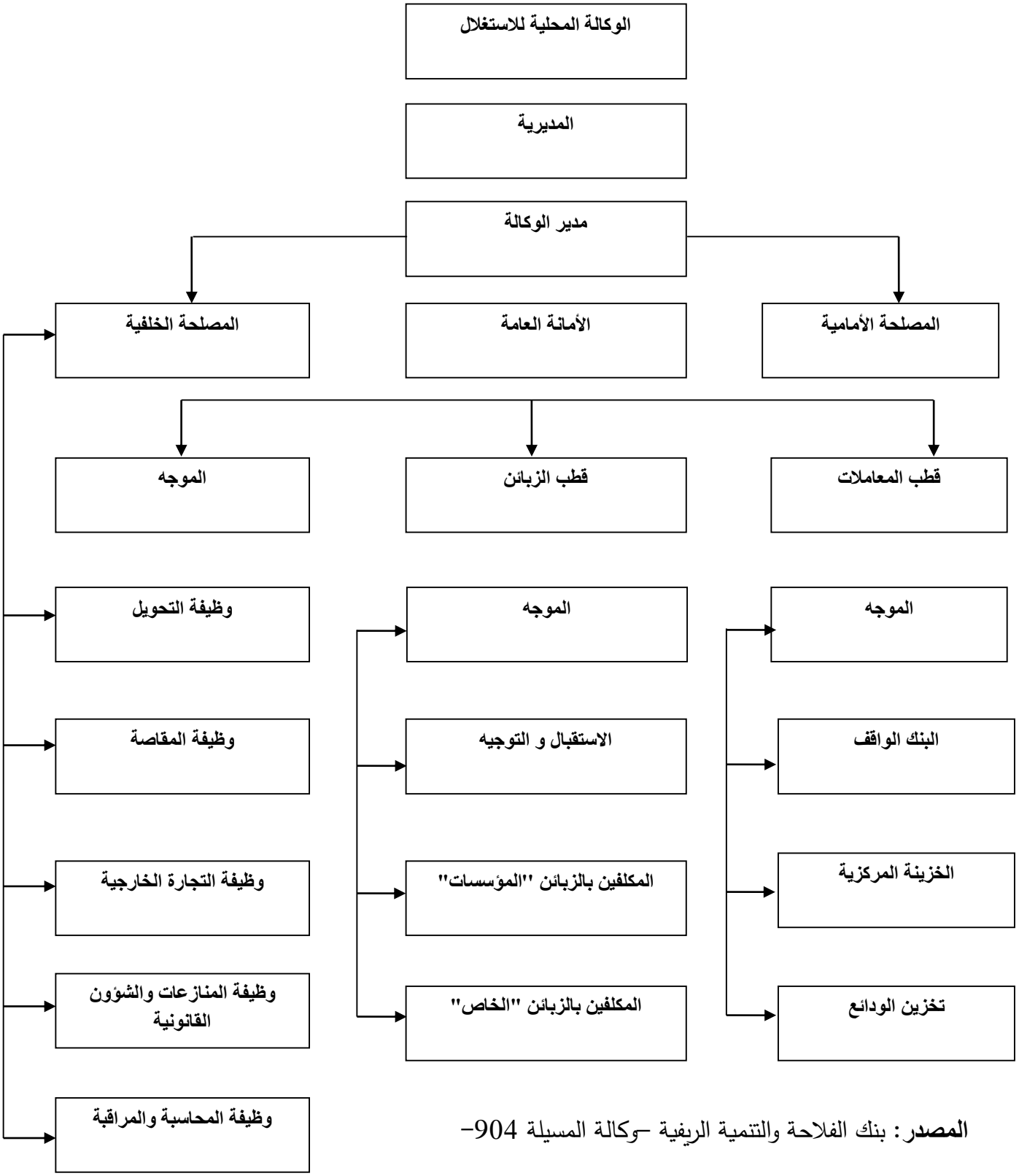

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904–

(الملحق 05) يمثل عدد عمال بنك الجزائري للفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المسيلة904 وبعض الوكالات

وتضم حاليا عدة عمال التي نوجزها في الجدول التالي:

الرقم	الوكالات	الإطارات	عمال التحكم	عمال التنفيذ	المجموع
01	سيدي عيسى	03	02	08	13
02	المسيلة	21	03	12	36
03	بوسعادة	02	05	12	19
03	عين الملح	03	01	07	11
04	حمام الضلعة	04	04	05	13
المجموع		33	15	43	91

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة 904-

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف " المسيلة "

إستبيان موجه إلى موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عن دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية

(قبل التحكيم)

الأخ الكريم، الأخت الكريمة.....

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

أما بعد :

نرجو التكرم بمساعدتكم في تعبئة الاستمارة المرفقة بكل صراحة و موضوعية، علما أنها مخصصة لأغراض البحث العلمي فقط، وذلك لنيل شهادة ماستر تدقيق ومراقبة التسيير، بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

شاكرين لكم سلفا على تقديم المساعدة

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذة:**

جودر صافية **برابح دلال**

الاستبيـــــان

المحور الأول: معلومات شخصية

1- السن : أقل من 25 سنة ☐ بين 25 و40 سنة ☐ أكبر من 40 سنة ☐

2- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

3- المؤهل العلمي : ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4- المهنة الحالية : إداري ☐ تقني ☐ عامل ☐

5- الأقدمية : أقل من 5 سنوات ☐ من 5- 10 سنوات ☐ أكبر من 10 سنوات ☐

6- المكان (الولاية):.....

المحور الثاني: تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية.

ترقيم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الرقابة الداخلية وظيفة إدارية من وظائف البنك تقوم بالإشراف والمتابعة البنكية المستمرة بهدف الكشف عن الانحرافات وتصحيحها.					
2	تعتبر الرقابة الإدارية أحسن نوع من أنواع الرقابة الداخلية المطبقة في البنك.					
3	يعد الدليل المحاسبي و الجرد الفعلي للأصول من بين المقومات الرقابة الداخلية المحاسبية في البنك.					
4	إن توفر موظفين أكفاء وهيكل تنظيمي جيد تعتبر من مقومات الرقابة الداخلية في البنك.					
5	يساهم العمال في تصميم نظام الرقابة الداخلية في البنك					
6	إن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية البنكية يضمن تحقيق أهداف البنك					
7	تتمثل أهمية الرقابة الداخلية البنكية في الكشف المبكر عن الأخطار.					
8	ضعف نظام الرقابة الداخلية البنكية يؤدي إلى فشل البنك.					
9	استعانة البنك على مختصين في إعداد نظام الرقابة الداخلية يزيد من جودة النظام.					
10	من بين أسباب فشل نظام الرقابة الداخلية في البنك هو عدم أخذ بالاعتبار لمبادئ تصميم النظام.					
11	يساهم نظام الرقابة الداخلية في خلق الدافعية لدى موظفي البنك.					

المحور الثالث : تقييم الرقابة الداخلية البنكية.

ترقيم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساهم الرقابة الداخلية في تحقيق استقرار البنك.					
2	يجب أن يتحلى الأشخاص القائمين على العملية الرقابية بالكفاءة و المؤهل العلمي و الخبرة المهنية.					
3	حتى يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا يجب أن يكون واضحا و سهل الفهم و يمكن تصحيحه.					
4	عندما تكون الرقابة الداخلية مستمرة يكون نظام الرقابة الداخلية فعّال.					
5	من بين مكونات الرقابة الداخلية تقييم المخاطر.					
6	المسؤول عن تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في البنك هم فقط المراجعون الداخليون.					
7	يعتبر نظام الرقابة الداخلية سيد القرار في البنك.					
8	التواطؤ يعيق فاعلية الرقابة الداخلية البنكية.					
9	تعتبر الأخطاء البشرية السبب الوحيد الذي يعوق فاعلية الرقابة الداخلية.					
10	تعتمد التقارير الدورية من أهم التقارير التي تعتمد عليها الرقابة الداخلية أثناء عملية التطبيق.					
11	لتحسين الرقابة الداخلية البنكية يجب إعادة تصميم نظام جديد					

المحور الرابع : إدارة المخاطر.

ترقيم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعتبر المخاطر الائتمانية الأكثر شيوعا في البنك.					
2	تعني عملية إدارة المخاطر مراقبة الأخطار البنكية.					
3	عند تحديد الأخطار البنكية يتم تحديد أسبابها.					
4	تكمن أهمية تقسيم المخاطر في تحديد نقاط القوة و الضعف.					
5	درجة تأثير نظام الرقابة الداخلية للكشف المبكر عن المخاطر البنكية ضعيف.					
6	الحل الأنسب للبنك لمواجهة المخاطر هو تجنبها.					
7	عندما تكون عملية إدارة المخاطر مستمرة تكون فعالة.					
8	تهدف إدارة المخاطر لوحدها بشكل رئيسي إلى توقيف الخطر القادم.					
9	المراد من نظام إدارة المخاطر هو القضاء عليها نهائيا.					
10	تتمثل الخطوات التي يعتمدها البنك في إدارة المخاطر في تحديد وقياس و ضبط و مراقبة المخاطر دون الاستغناء عن أحدها					

المحور الخامس: أثر الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية.

ترقيم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعتبر التنوع من بين الإجراءات التي يتخذها نظام الرقابة الداخلية للحد من المخاطر البنكية.					
2	يعتبر التسيير الوقائي أفضل إجراء للحد من المخاطر البنكية.					
3	إجراء مقارنة بين إجراءات الرقابة المطبقة في البنك مع إجراءات الرقابة المناظرة في البنوك المماثلة تساعد في التأكد من مدى جدوى إجراءاته.					
4	إعادة النظر في خطط الرقابة الداخلية كل نصف سنة يؤدي إلى الوصول إلى التقييم الدقيق لإجراءات الرقابة واكتشاف مخاطر التشغيل.					
5	يلعب نظام الرقابة الداخلية دور متنبئ في احتمالات حدوث المخاطر البنكية.					
6	تعتبر تقارير الرقابة الداخلية البنكية ضرورية للكشف المبكر عن المخاطر.					
7	احتواء التقرير على اقتراحات و حلول بديلة يزيد من فعالية النظام الرقابي لمواجهة المخاطر.					
8	إن قيام نظام الرقابة الداخلية بالحد من المخاطر البنكية أمر مؤكد.					
9	لا يمكن للبنك التنبؤ بالمخاطر دون اعتماده لنظام رقابة فعال.					
10	تصنف أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك لمواجهة المخاطر ضمن الضرورة الملحة .					

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف " المسيلة "

استبيان موجه إلى موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عن دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية

(بعد التحكيم)

الأخ الكريم، الأخت الكريمة.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أما بعد :

نرجو التكرم بمساعدتكم في تعبئة الاستمارة المرفقة بكل صراحة وموضوعية، علما أنها مخصصة لأغراض البحث العلمي فقط، وذلك في إطار الإعداد لشهادة ماستر تخصص "تدقيق ومراقبة التسيير"، بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

شاكرين لكم سلفا على تقديم المساعدة

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذة:**

جودر صافية برابح دلال

الاستبيـــــان

المحور الأول: معلومات شخصية

1- السن: أقل من 25 سنة ☐ بين 25 و40 سنة ☐ أكبر من 40 سنة ☐

2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3- المؤهل العلمي: ثانوي ☐ جامعي ☐ أخرى ☐

4- المهنة الحالية: إداري ☐ تقني ☐ إطار ☐

5- الأقدمية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5- 10 سنوات ☐ أكبر من 10 سنوات ☐

المحور الثاني: تصميم نظام الرقابة الداخلية البنكية.

ترقيم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الرقابة الداخلية وظيفة إدارية تقوم بالإشراف والمتابعة البنكية المستمرة بهدف الكشف عن الانحرافات وتصحيحها.					
2	تعتبر الرقابة الإدارية نوع من أنواع الرقابة الداخلية المطبقة في البنك.					
3	يعد الدليل المحاسبي من بين مقومات الرقابة الداخلية المحاسبية في البنك.					
4	يعتبر توفر موظفين أكفاء من مقومات الرقابة الداخلية في البنك.					
5	هناك مشاركة في تصميم نظام الرقابة الداخلية في البنك.					
6	تحقيق أهداف الرقابة الداخلية البنكية يضمن تحقيق أهداف البنك.					
7	يمنح التصميم الجيد لنظام الرقابة الداخلية البنكية إمكانية الكشف المبكر عن الأخطار.					
8	تصميم نظام رقابة داخلية ضعيف يؤدي إلى فشل البنك.					
9	يستعين البنك بمختصين في تصميم نظام الرقابة الداخلية مما يزيد من جودة النظام.					
10	فشل نظام الرقابة الداخلية في البنك ناتج عن عدم الأخذ بعين الاعتبار لمبادئ تصميم النظام.					
11	يساهم نظام الرقابة الداخلية في خلق الدافعية لدى موظفي البنك.					

المحور الثالث : تقييم نظام الرقابة الداخلية البنكية.

ترقيم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحقيق استقرار البنك.					
2	يجب أن يتحلى الأشخاص القائمين على العملية الرقابية بالكفاءة والمؤهل العلمي والخبرة المهنية.					
3	حتى يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا يجب أن يكون واضحا وسهل الفهم.					
4	عندما تكون الرقابة الداخلية مستمرة يكون نظام الرقابة الداخلية فعّال.					
5	يهتم نظام الرقابة الداخلية في البنك بتقييم المخاطر.					
6	المسؤول عن تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في البنك هم المراجعون الداخليون.					
7	يعتبر نظام الرقابة الداخلية مساعد في إتخاذ القرار في البنك.					
8	التواطؤ بين العمال يعيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية البنكية.					
9	تساهم الأخطاء البشرية في إعاقة فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك.					
10	تعتبر التقارير الدورية من أهم التقارير التي يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية أثناء عملية التطبيق.					
11	لتحسين نظام الرقابة الداخلية البنكية يجب إعادة تصميم نظام جديد.					
12	يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك دوريا.					

المحور الرابع : إدارة المخاطر البنكية.

ترقيم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعتبر المخاطر الائتمانية الأكثر شيوعا في البنك.					
2	تعني عملية إدارة المخاطر مراقبة الأخطار البنكية.					
3	عند تحديد الأخطار البنكية يتم تحديد أسبابها.					
4	تكمن أهمية تقسيم المخاطر في تحديد نقاط القوة والضعف.					
5	درجة تأثير نظام الرقابة الداخلية للكشف المبكر عن المخاطر البنكية ضعيف.					
6	الحل الأنسب للبنك لمواجهة المخاطر هو تجنبها.					
7	عندما تكون عملية إدارة المخاطر مستمرة تكون فعالة.					
8	تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى توقيف الخطر القادم.					
9	المراد من نظام إدارة المخاطر هو القضاء عليها نهائيا.					
10	تتمثل الخطوات التي يعتمدها البنك في إدارة المخاطر في تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر دون الاستغناء عن أحدها.					

المحور الخامس : أثر الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر البنكية.

ترقيم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يعتبر التنوع في منح القروض من بين الإجراءات التي يتخذها نظام الرقابة الداخلية للحد من المخاطر البنكية.					
2	يعتبر التسيير الوقائي أفضل إجراء للحد من المخاطر البنكية.					
3	إجراء مقارنة بين إجراءات الرقابة المطبقة في البنك مع إجراءات الرقابة المناظرة في البنوك المماثلة تساعد في التأكد من مدى جدوى إجراءاته.					
4	إعادة النظر في خطط نظام الرقابة الداخلية كل نصف سنة يؤدي إلى الوصول إلى التقييم الدقيق لإجراءات الرقابة واكتشاف مخاطر التشغيل.					
5	يلعب نظام الرقابة الداخلية دور متنبئ في احتمالات حدوث المخاطر البنكية.					
6	تعتبر تقارير نظام الرقابة الداخلية البنكية ضرورية للكشف المبكر عن المخاطر.					
7	احتواء التقرير على اقتراحات وحلول بديلة يزيد من فعالية النظام الرقابي لمواجهة المخاطر.					
8	قيام نظام الرقابة الداخلية بالحد من المخاطر البنكية أمر مؤكد.					
9	يمكن للبنك التنبؤ بالمخاطر دون اعتماده لنظام رقابة فعال.					
10	تصنف أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك لمواجهة المخاطر من الضرورة الملحة .					

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed BOUDIAF - M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم العلوم المالية والمحاسبة
Département des Sciences Financières et Comptabilité

الرقم: L17/SFC/

المسيلة في: 2017/04/02

إلى السّيد: مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة لغرض إجراء دراسة ميدانية

لقد أصبح تقريب الطالب من الواقع العملي أثناء مرحلة الدّراسة يُعتبر أكثر من ضرورة، بهدف تلقينه الكثير من المفاهيم التّطبيقية إلى جانب تكوينه الأكاديمي، مما يجعله فاعلاً وعملياً في المحيط العملي. ولأنّ الجامعة في مسارها نحو الإنفتاح على المؤسّسة بكل أطيافها وأنواعها، ومن أجل توثيق صلات التّعاون والعمل المشترك نطلب من سيادتكم مساعدة الطالبة المذكورة أدناه من أجل إجراء دراسة ميدانية بمؤسّستكم المحترمة.

الطالبة /1 الإسم: صافية اللقب: جودر

رقم التسجيل: M 06/504/2015 الإمضاء:

موضوع مذكرة الماستر: تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنوك وأثره في التحكم في المخاطر

دراسة حالة

هيئة التربص

رئيس القسم

AMROUNE Nabil
Chef de Service GRE

قائمة الأساتذة الذين حكموا استمارة الإستبيان

الأساتذة	الإمضاءات
د.ختيم العيد	
د.القري عبد الرحمان	
د.بن واضح الهاشمي	
د.بدروني عيسى	
د.لقواق عبد الرزاق	

د. بوجايبة هسان

اختبار التوزيع الطبيعي للاستبيان

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		m_total
N		36
Normal Parameters[a,b]	Mean	3.7642
	Std. Deviation	.39775
Most Extreme Differences	Absolute	.112
	Positive	.112
	Negative	-.054-
Kolmogorov-Smirnov Z		.674
Asymp. Sig. (2-tailed)		.754

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

اختبار التوزيع الطبيعي للاستبيان والمحاور

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		m1	m2	m3	m4	m_total
N		36	36	36	36	36
Normal Parameters[a,b]	Mean	3.7702	3.8241	3.7417	3.7083	3.7642
	Std. Deviation	.42888	.49593	.53097	.52665	.39775
Most Extreme Differences	Absolute	.106	.088	.105	.113	.112
	Positive	.068	.075	.105	.108	.112
	Negative	-.106-	-.088-	-.090-	-.113-	-.054-
Kolmogorov-Smirnov Z		.634	.530	.631	.678	.674
Asymp. Sig. (2-tailed)		.816	.942	.821	.748	.754

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

الصدق والثبات

الثبات باستخدام Cronbach's Alpha

الصدق الضاهري = جذر الثبات

المحاور	العبارات	الثبات	الصدق
المحور الأول	11	0.746	0.863
المحور الثاني	12	0.812	0.901
المحور الثالث	10	0.798	0.893
المحور الرابع	10	0.796	0.892
الاستبانة	43	0.912	0.954

صدق الاتساق الداخلي (معامل الارتباط) person

الاتساق الداخلي لعبارت المحور الأول

المحور الأول		
q1	معامل الارتباط بيرسون	.576**
	مستوى الدلالة	0
q2	معامل الارتباط بيرسون	0.186
	مستوى الدلالة	0.278
q3	معامل الارتباط بيرسون	0.207
	مستوى الدلالة	0.226
q4	معامل الارتباط بيرسون	.559**
	مستوى الدلالة	0
q5	معامل الارتباط بيرسون	.617**
	مستوى الدلالة	0
q6	معامل الارتباط بيرسون	.776**
	مستوى الدلالة	0
q7	معامل الارتباط بيرسون	.635**
	مستوى الدلالة	0
q8	معامل الارتباط بيرسون	.645**
	مستوى الدلالة	0
q9	معامل الارتباط بيرسون	.499**
	مستوى الدلالة	0.002
q10	معامل الارتباط بيرسون	.502**
	مستوى الدلالة	0.002
q11	معامل الارتباط بيرسون	.529**
	مستوى الدلالة	0.001
** -دال عند0.01		
*- دال عند0.05		
عدد العينة: 36		

الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

m2		
Q12	معامل الارتباط بيرسون	.578**
	مستوى الدلالة	0
q13	معامل الارتباط بيرسون	0.317
	مستوى الدلالة	0.06
q14	معامل الارتباط بيرسون	.502**
	مستوى الدلالة	0.002
q15	معامل الارتباط بيرسون	.636**
	مستوى الدلالة	0
q16	معامل الارتباط بيرسون	.717**
	مستوى الدلالة	0
q17	معامل الارتباط بيرسون	.476**
	مستوى الدلالة	0.003
q18	معامل الارتباط بيرسون	.595**
	مستوى الدلالة	0
q19	معامل الارتباط بيرسون	.594**
	مستوى الدلالة	0
q20	معامل الارتباط بيرسون	.724**
	مستوى الدلالة	0
q21	معامل الارتباط بيرسون	.652**
	مستوى الدلالة	0
q22	معامل الارتباط بيرسون	.636**
	مستوى الدلالة	0
q23	معامل الارتباط بيرسون	.406*
	مستوى الدلالة	0.014
** -دال عند0.01		
*- دال عند0.05		
عدد العينة: 36		

الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث

m3		
q24	معامل الارتباط بيرسون	.556**
	مستوى الدلالة	0
q25	معامل الارتباط بيرسون	.523**
	مستوى الدلالة	0.001
q26	معامل الارتباط بيرسون	.502**
	مستوى الدلالة	0.002
q27	معامل الارتباط بيرسون	.653**
	مستوى الدلالة	0
q28	معامل الارتباط بيرسون	.606**
	مستوى الدلالة	0
q29	معامل الارتباط بيرسون	.490**
	مستوى الدلالة	0.002
q30	معامل الارتباط بيرسون	.501**
	مستوى الدلالة	0.002
q31	معامل الارتباط بيرسون	.722**
	مستوى الدلالة	0
q32	معامل الارتباط بيرسون	.671**
	مستوى الدلالة	0
q33	معامل الارتباط بيرسون	.793**
	مستوى الدلالة	0
** -دال عند0.01		
*- دال عند0.05		
عدد العينة: 36		

الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع

		m4
q34	معامل الارتباط بيرسون	.580**
	مستوى الدلالة	0
q35	معامل الارتباط بيرسون	.536**
	مستوى الدلالة	0.001
q36	معامل الارتباط بيرسون	.498**
	مستوى الدلالة	0.002
q37	معامل الارتباط بيرسون	.519**
	مستوى الدلالة	0.001
q38	معامل الارتباط بيرسون	.650**
	مستوى الدلالة	0
q39	معامل الارتباط بيرسون	.708**
	مستوى الدلالة	0
q40	معامل الارتباط بيرسون	.772**
	مستوى الدلالة	0
q41	معامل الارتباط بيرسون	.600**
	مستوى الدلالة	0
q42	معامل الارتباط بيرسون	.599**
	مستوى الدلالة	0
q43	معامل الارتباط بيرسون	.498**
	مستوى الدلالة	0.002
** -دال عند0.01		
*- دال عند0.05		
عدد العينة: 36		

الارتباط بين محاور الاستبيان

		m_total	m1	m2	m3	m4
m1	معامل الارتباط بيرسون	.700**	1	.480**	.421*	.410*
	مستوى الدلالة	0		0.003	0.011	0.013
m2	معامل الارتباط بيرسون	.841**	.480**	1	.684**	.482**
	مستوى الدلالة	0	0.003		0	0.003
m3	معامل الارتباط بيرسون	.869**	.421*	.684**	1	.663**
	مستوى الدلالة	0	0.011	0		0
m4	معامل الارتباط بيرسون	.794**	.410*	.482**	.663**	1
	مستوى الدلالة	0	0.013	0.003	0	
** -دال عند0.01						
*- دال عند0.05						
عدد العينة: 36						

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات والمحاور

	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
q1	4.250	0.649
q2	4.028	0.506
q3	3.972	0.774
q4	4.139	0.798
q5	3.083	0.996
q6	3.667	0.926
q7	4.028	0.845
q8	3.861	0.867
q9	3.250	0.967
q10	3.556	0.695
q11	3.639	0.723
المحور 1	3.770	0.429

	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
q12	4.083	0.692
q13	4.500	0.561
q14	4.083	0.806
q15	3.944	0.715
q16	3.667	0.862
q17	3.389	0.903
q18	3.778	0.832
q19	4.000	1.042
q20	3.472	1.207
q21	3.861	0.798
q22	3.667	0.926
q23	3.444	0.909
المحور 2	3.824	0.496

	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
q24	3.722	0.882
q25	3.861	0.762
q26	3.889	0.919
q27	3.806	0.856
q28	3.278	0.914
q29	3.778	1.124
q30	4.000	0.676
q31	3.917	0.874
q32	3.417	1.025
q33	3.750	0.806
المحور 3	3.742	0.531

	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
q34	3.861	0.931
q35	3.917	0.732
q36	3.528	0.941
q37	3.694	0.668
q38	3.750	0.874
q39	3.917	0.967
q40	4.139	0.833
q41	3.750	0.937
q42	2.722	1.059
q43	3.806	0.856
المحور 4	3.708	0.527

اختار t

Test suréchantillon unique

Valeur du test = 0						
Intervalle de confiance 95% de la différence		Différencemoyenne	Sig. (bilatérale)	Ddl	T	
Supérieure	Inférieure					
4,4696	4,0304	4,25000	,000	35	39,281	q1
4,1991	3,8565	4,02778	,000	35	47,731	q2
4,2341	3,7103	3,97222	,000	35	30,789	q3
4,4090	3,8688	4,13889	,000	35	31,107	q4
3,4205	2,7462	3,08333	,000	35	18,566	q5
3,9799	3,3534	3,66667	,000	35	23,763	q6
4,3136	3,7420	4,02778	,000	35	28,610	q7
4,1544	3,5678	3,86111	,000	35	26,722	q8
3,5773	2,9227	3,25000	,000	35	20,159	q9
3,7906	3,3205	3,55556	,000	35	30,711	q10
3,8836	3,3942	3,63889	,000	35	30,190	q11
3,9153	3,6251	3,77020	,000	35	52,745	m1
4,3174	3,8493	4,08333	,000	35	35,415	q12
4,6897	4,3103	4,50000	,000	35	48,162	q13
4,3561	3,8105	4,08333	,000	35	30,389	q14
4,1863	3,7026	3,94444	,000	35	33,104	q15
3,9583	3,3750	3,66667	,000	35	25,525	q16
3,6945	3,0833	3,38889	,000	35	22,511	q17
4,0593	3,4963	3,77778	,000	35	27,247	q18
4,3526	3,6474	4,00000	,000	35	23,033	q19
3,8805	3,0639	3,47222	,000	35	17,263	q20
4,1312	3,5910	3,86111	,000	35	29,020	q21
3,9799	3,3534	3,66667	,000	35	23,763	q22
3,7518	3,1370	3,44444	,000	35	22,748	q23
3,9919	3,6563	3,82407	,000	35	46,266	m2
4,0206	3,4238	3,72222	,000	35	25,324	q24
4,1188	3,6034	3,86111	,000	35	30,415	q25
4,1998	3,5780	3,88889	,000	35	25,392	q26
4,0951	3,5160	3,80556	,000	35	26,678	q27
3,5869	2,9686	3,27778	,000	35	21,523	q28
4,1581	3,3975	3,77778	,000	35	20,165	q29
4,2288	3,7712	4,00000	,000	35	35,496	q30
4,2125	3,6209	3,91667	,000	35	26,881	q31
3,7634	3,0700	3,41667	,000	35	20,006	q32
4,0228	3,4772	3,75000	,000	35	27,908	q33
3,9213	3,5620	3,74167	,000	35	42,281	m3
4,1760	3,5463	3,86111	,000	35	24,896	q34
4,1643	3,6690	3,91667	,000	35	32,107	q35
3,8461	3,2095	3,52778	,000	35	22,501	q36
3,9206	3,4683	3,69444	,000	35	33,161	q37
4,0458	3,4542	3,75000	,000	35	25,737	q38

4,2440	3,5894	3,91667	,000	35	24,294	q39
4,4208	3,8569	4,13889	,000	35	29,800	q40
4,0671	3,4329	3,75000	,000	35	24,005	q41
3,0804	2,3640	2,72222	,000	35	15,429	q42
4,0951	3,5160	3,80556	,000	35	26,678	q43
3,8865	3,5301	3,70833	,000	35	42,248	m4
3,8988	3,6296	3,76421	,000	35	56,782	m_total

t-table 1.684 / 35 / 0.05

بحمد الله

الملخص:

تركز هذه الدراسة اهتمامها بالتعرف على دور نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية في الحد من المخاطر المالية وإلقاء الضوء على موضوع الرقابة الداخلية والمخاطر المالية التي يتعرض لها البنك، من خلال عرض لأهم مفاهيم نظام الرقابة الداخلية، واستنتاج أهميتها وضرورتها لكل بنك، كما تطرقنا لذكر المخاطر وتصنيفاتها وخطوات الحد منها، مرورا الى أن البنوك التجارية، حتى يتسنى لها التقليل منها، وجب عليها تحديدها و قياسها و... ثم نستعرض الدور الفعال لنظام الرقبة الداخلية وعلاقته التكاملية مع البنوك والإجراءات الواجب اتخاذها من قبلها عند تطبيق نظام الرقابة الداخلية لتفعيل سياستها في مواجهة المخاطر والحد منها، وأخيرا قيامنا بدراسة استبيانية لمعرفة دور نظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية في الحد من المخاطر، تتمثل في عينة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة 904- بولاية المسيلة.